الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاستثمارات الصناديق الوقفية وعلاقتها بالنفقات الإجتماعية في الكويت

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي * **ناصر هادي فرحان العجمي** **

---

* **أ.د. السيد محمد أحمد السريتى** : أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

** **ناصر هادى فرحان العجمى** : طالب دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

ملخص البحث

تستطيع الأوقاف عامة والصناديق الوقفية خاصة أن تقوم بدور فعال في مجال التنمية الاقتصادية والإجتماعية لو حسن إستغلال هذا الرافد من روافد تمويل التنمية في الدول العربية والاسلامية، ولكن للأسف لا يلاقي هذا المصدر الأهمية التي يستحقها، بل وصل الأمر في بعض الدول أن حكوماتها قد وضعت أيديها علي الممتلكات الوقفية، وهذا أدي بدوره إلي إضعاف بيان أثر الوقف في المجتمع، مما سبب عزوفاً عند الكثير وعدم الإهتمام بالقوقف، وتتمثل **مشكلة البحث** في محاولة الاجابة عن السؤال التالي: ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناديق الوقفية وعلاقتها بالنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت؟، **ويهدف** البحث إلى بيان العلاقة المتبادلة بين الصناديق الوقفية والنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت، وإلي التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناديق الوقفية، ويسعي البحث إلى إختبار **الفرض التالي:** توجد آثار اقتصادية واجتماعية للصناديق الوقفية، كما توجد علاقة لها بالنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت. وقد تبين صحة الفرضية البحثية، حيث بلغ متوسط مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية نحو ١٠.٦ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ٠.٧مليون دينار عام ١٩٩٣، وبحد أقصي ١٨.٥ مليون دينار عام ٢٠٠٨، كما ارتفع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية من ٠.٧مليون دينار في عام ١٩٩٣ إلي ٧.٥ مليون دينار في عام ٢٠١٧ أي بزيادة تقدر ٦.٨ مليون دينار أي بمعدل زيادة ٩٧١.٤% طوال ٢٥ سنة أي بمعدل زيادة سنوي في المتوسط يعادل ٣٨.٩%.

Abstract

Endowments in general and Waqf funds in particular can play an active role in the field of economic and social development if the exploitation of this stream of development financing in the Arab and Islamic countries is successful. Unfortunately, this source does not have the importance it deserves. In some countries, And this has led to the weakening of the statement of the impact of the stay in society, which caused the reluctance of many and lack of interest in the Caucasus. The problem of research is to ask the following question: What are the economic and social effects of Waqf funds and their relationship with government social expenditures in the Kuwait. The aim of the research is to show the mutual relationship between the endowment funds and the government social expenditures

in Kuwait, and to identify the economic and social effects of the waqf funds. The validity of the research hypothesis was found to be about 10.6 million dinars during the period 1993-2017, with a minimum of 0.7 million dinars in 1993 and a maximum of 18.5 million dinars in 2008. The amounts of projects and endowments increased from 0.7 million Dinars in the year 1993 to 7.5 million dinars in 2017, an increase of 6.8 million dinars, an increase rate of 971.4% over 25 years, an average annual increase in the average equivalent to 38.9% .

١- مقدمة:

تنحصر أنشطة إدارة كل صندوق وقفي في الدعوة إلى وقف الأموال لصالح أغراضه وخدمة لأهدافه، ثم توجيه إيرادات ما خصص له من أوقاف في الإنفاق على ما حدد للصندوق من أغراض البر. أما إدارة أموال الأوقاف نفسها واستثمارها فقد ترك كله لإدارات الاستثمار تطبيقا لمبدأ التخصص واستشرافا لاستخدام كفاءات فنية متخصصة في الاستثمار. يضاف إلى ذلك أن نشر التوعية الوقفية والدعوة إلى إنشاء أوقاف جديدة كان يقوم بها قديما الوعاظ والعلماء وأهل الرأى، وأما حاليا فمع أنظمة الصناديق أضحت مصالحها مطالبة بالعمل على نشر التوعية الوقفية والتشجيع والحث على إقامة الأوقاف الجديدة لأغراض البر التى تعمل الصناديق على تحقيقها[١]. وتتعلق الإدارة الرشيدة للصناديق الوقفية بكل العمليات والإجراءات التى يكون فيها الصندوق الوقفي طرفا بدأ من عملية ثبوت الحاجة إليه ودراسة متطلبات إنشائه، ثم مباشرة إنشائه وصياغة قوانين تسييره ووضع مسيرين وعمال له، ثم الإعلان عنه والإعلام به والتحفيز للمساهمة به تبرعا وهبة وصكوكا وما تطلب هذه الأخيرة من إجراءات وآليات وترتيبات، ثم تسيير الحصيلة الوقفية المجمعة في الصندوق خصوصا ما تعلق باستثمارها، إضافة إلى المتابعة والتسيير والرقابة لمختلف المشاريع حتى تحقيق الأرباح وحجز نسب للإدارة وما في حكمها، وأخيراً صرف غلات الصندوق وفق مصارفه التى حدده الواقفون، كل هذه العمليات والترتيبات وغيرها تكون بطريقة رشيدة عقلانية تتسم

(١) منذر قحف، **الوقف وتنميته في المجتمع الإسلامي المعاصر**، منشور على موقع منذر قحف، شوهد يوم: ٢٠١٦/١٢/١٢، أنظر الرابط: http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_wa_tanmiyatuh_part2.pdf، ص ص١٠٨-١٠٩.

بالجدية ووضوح الهدف في التنفيذ لتحقيق أفضل النتائج وأجزل الأرباح بكل شفافية، مع تجنب المخاطر وكل ما يضر بالأموال الوقفية وسلامتها وبقائها، لكونها تعتبر في حكم الأمانة. ويتلخص دور الصناديق الوقفية في تجميع موارد وقفية سائلة لتستثمر وتنمى ثم تصرف عوائدها في العمل الخيري، وتجد مشروعيتها من مشروعية الأوقاف النقدية التى ظهرت صلاحيتها وخيرها ونفعها للمسلمين.

وينبغي على الصندوق الوقفي أن يحقق إلتزاماته الاجتماعية، ليتمكن من إحداث آثار إقتصادية وإجتماعية إيجابية محمودة، ويجب أن تتميز كافة أنشطته وممارساته بالشفافية والمسئولية الكاملة تجاه الجوانب والاجتماعية والاقتصادية التى لها علاقة وصلة به[1].

٢- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في **السؤال التالي:**

ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناديق الوقفية وعلاقتها بالنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت؟.

٣- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الأتي:

أ- بيان العلاقة المتبادلة بين الصناديق الوقفية والنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت.

ب- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناديق الوقفية.

ج- التعرف على طبيعة العلاقة بين الصناديق الوقفية والنفقات الحكومية الاجتماعية.

٤- أهمية البحث: تبرز أهمية الوقف في دوره الأساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال مساهمته بصورة غير مباشرة في تمويل برامج الصحة والتعليم ودور العبادة، الأمر الذي جعله يسهم في بناء البنية الأساسية للدولة. والدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف بشكل عام والمؤسسات الوقفية، ومنها الصناديق الوقفية بشكل خاص في تأسيس قطاع بر (خيري) جديد قوي لا حكومي ولا خاص، يسهم في دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

كما يمكن للصناديق الوقفية أن تقوم بدور هام في الاستثمار، وتكون أداة من أدوات التمويل

([1])فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والخبير الاقتصادي بالبنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٩، ص ١.

الجديدة، مع قلة مصادر التمويل والاستثمار في المجتمعات الإسلامية. ومن خلال الجدول التالي يتبين أن قيمة رأس مال الوقف ومجموع إيراداته السنوية، والمبالغ المخصصة للصناديق الوقفية وفقاً للتقارير المالية الصادرة من الأمانة العامة للأوقاف بالكويت.

وتعتمد دول الخليج بصفة أساسية في تمويل ميزانياتها على إيرادات النفط بحوالي ٩٠%، ومع حدوث تغيرات في الأسعار العالمية للنفط جعل دول الخليج العربي تلجأ إلى سياسات تقشفية لإدارة عجز الموازنة العامة للدولة، وانطلاقاً من ذلك ظهر دور الصناديق الوقفية في تمويل النفقات الحكومية الاجتماعيةمثل: الصحة، والتعليم، وخدمة المجتمع.

ولأهمية الموضوع لابد من التعرف كيف يمكن للصناديق الوقفية أن تسهم في التمويل بصورة غير مباشرة للنفقات الحكومية الاجتماعية، وذلك من خلال **الأتي:**

- ✓ إن الصناديق الوقفية تعمل على دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي مثل: الصحة والتعليم وخدمة المجتمع، والتي من شأنها أن تخفض من الإنفاق الحكومي المتوجه لهذا القطاع.
- ✓ تقليص نفقات الدولة من خلال توفير موارد مالية يمكن أن تستخدم في تغطية نفقات المجتمع التي لا تستطيع الدولة تحملها.

وسبب اختيار هذا الموضوع هو إيجاد وسيلة يمكِن لها الاستدامة، وتقوم بتمويل بصورة غير مباشرة للنفقات الحكومية الاجتماعية، وذلك في جوانب مهمة مثل: الصحة والتعليم وغيرهما، خصوصاً أن تراثنا الإسلامي يزخر بمثل هذه الأمثلة، فلقد كان التعليم ودور القرآن قبل الاستعمار مدعوماً بأموال الوقف، وبناء على ذلك تظهر أهمية هذه البحث في بيان علاقة الصناديق الوقفية بالنفقات الحكومية الاجتماعية.

٥- فروض البحث: يسعي البحث إلى إختبار **الفرض التالي:**

توجد آثار اقتصادية واجتماعية للصناديق الوقفية، كما توجد علاقة لها بالنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت.

٦- خطة البحث: سيتم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية:**

المحور الأول: أثر الصناديق الوقفية على التنمية المستدامة والتنمية الإجتماعية.

المحور الثاني: دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: العلاقة بين استثمارات الصناديق الوقفية والنفقات الحكومية الاجتماعية.

المحور الأول

أثر الصناديق الوقفية على التنمية المستدامة والتنمية الإجتماعية

أدي بسط الدولة سيطرتها على الوقف وإداراته إلي ضعفت علاقة الوقف بمؤسسات العمل الأهلي، وبالرغم من ذلك لم تحقق تلك السيطرة الأهداف المنشودة، إذ لم يحدث تحسن واضح في كفاءة الإنتاج للوقف أو تطور عدد الأوقاف، أو تزايد العائد منه، أو تحسن في أثره التنمو أو الكفاءة التوزيعية لإيرادته، وعليه أصبح الاهتمام بتطوير الوقف، وزيادة علاقته بمؤسسات العمل الأهلي خط أمان للدول الإسلامية ضد ما يطلق عليه "الاستعمار الجديد"، والذي يتم من خلال السيطرة على منظمات العمل الأهلي المدنية وتمويلها في تلك الدول، لتحقيق أهداف قد لا تتفق وأهداف التنمية الاجتماعية في الدول الإسلامية [١].

وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال **النقاط التالية:**

- الصناديق الوقفية والتنمية المستدامة.
- الصناديق الوقفية والتنمية الاجتماعية.

١- الصناديق الوقفية والتنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة هي أمل كل الشعوب، وغايتهم المنشودة، فما من قوم إلا وتتطلع نفوسهم إلى تقدم حضاري في جميع مجالات الحياة، ولكن على أن يكون هناك محافظة على جميع الثروات الطبيعية الموجودة في الكون، وضمان وصولها إلى الأجيال القادمة[٢].

١-١- مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت بأنها الاستغلال الأمثل لجميع الموارد والإمكانيات المادية والطبيعة والإنسانية، بشكل متوازن مع البيئة الطبيعة، بحيث تبقى إلى الأجيال القادمة[٣].

([١])فؤاد عبد الله العمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٤-٨٥.

([٢])سمية جعفر، **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا**، ٢٠١٤، ص ٤٤.

([٣]) نائف بن نايل بن عبد الرحمن، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، ١٤٣٢هـ، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ص ٤٠.

ومن خلال التعريف السابق للتنمية المستدامة يمكن معرفة المتطلبات العامة لها، **وهي**[١]:

أ- التوسط والاعتدال في استهلاك الموارد الطبيعة.

ب- الاهتمام بالاحتياجات البشرية وترتيبها حسب الأولوية.

ج- الاهتمام بالتنمية البشرية للمجتمع.

د- المحافظة على البيئة.

هـ- إقامة تنمية اقتصادية راشدة.

و- المشاركة في العلاقات الداخلية والخارجية.

١-٢- دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة:

يتضح ذلك من خلال، **ما يلي:**

أ- دور الوقوف في تحقيق التوسط والاعتدال:

التوسط والاعتدال مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع جوانب الحياة، يدل على ذلك العديد من الآيات والأحاديث النبوية، فقال تعالي:

"هو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" [الأنعام: ١٤١].

فالآية تنهى عن الإسراف وتدعو إلى التوسط والاعتدال حتى في العبادات، وهذا يجع من التوسط والاعتدال ركيزة من ركائز الإيمان، ومنهج حياة للإنسان في كل شؤون حياته، حتى في استخدام موارد الطبيعة، وهذا يظهر لنا جلياً في حديث النبي (ص) حين رأى صحابياً من أصحابه، يسرف في استخدام أحد موارد الطبيعة في عبادة من العبادات، فنهاه عن ذلك.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، أَنَّ النَّبِيَّ (ص) مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟» قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ»[٢].

ويلمس معنى الاقتصاد والاعتدال في استعمال موارد الطبيعة، وضمان وصولها للأجيال القادمة إلى ما شاء الله تعالى.

---

(١)مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٦٣٦/١١)(٧٠٦٥).

ب- دور صناديق الوقف في المحافظة على البيئة من التلوث:

وتعرف البيئة :بأنها الإطار الذي يحتوي كل الكائنات الحية وما يشمله من مواد، وما يوجد حوله من ماء وهواء وأرض وما يقيمه الإنسان من مؤسسات[1].

ومن متطلبات التنمية المستدامة المحافظة على البيئة، وهي مطلب إسلامي رئيسي، نجده في قوله تعالى:

" ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" [الروم: ٤١]. وجاءت هذه الآية بالمحافظة على البيئة من خلال بيان ما أحدثه الإنسان في الكون من فساد شامل، للبر، والبحر، والجو.

ويوجد ذلك في قول النبي (ص):«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»[2]. هذا الحديث أصل من أصول المحافظة على البيئة من التلوث.

وتلعب الصناديق الوقفية دوراً بارزا في المحافظة على البيئة من التلوث من خلال الاستثمار في المشروعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة، كمشروع تدوير القمامة، وغير ذلك من المشروعات التي تسهم بصورة فعالة في خلق بيئة خالية من التلوث.

ويتمثل دور الصناديق الوقفية في المحافظة على البيئة من **خلال الأتي:**

*صندوق الوقف على رعاية الثروة الحيوانية.

*صندوق الوقف على حماية البيئة الزراعية.

*صندوق على رعاية الثروة المعدنية.

*صندوق الوقف على رعاية الثروة الطبيعية.

*صندوق الوقف البيئي لحماية البيئة من التلوث.

*صندوق الوقف على رعاية نوادر المخلوقات وحمايتها.

*الصندوق الوقفي على البيئة.

ج- دور الصناديق الوقفية في تحقيق تنمية اقتصادية راشدة:

يلعب صندوق الوقف دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال **المشاريع التالية:**

([1]) عبد القادر محمد أبو العلا، "البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي"، مؤتمر الشارقة-الإمارات، (٣-٤).

([2]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، (٢٣٥/١)، (٢٨٢).

- ✓ صندوق الوقف على تعلم المهن والمهارات.
- ✓ صندوق وقف الرفوف في الأسواق التجارية الكبرى.
- ✓ صندوق وقف خدمات الاتصال.
- ✓ صندوق وقف الخدمات البنكية الإسلامية المدعومة من صناديق الوقف.
- ✓ صندوق الوقف التدريبي للتدريب الشامل.
- ✓ صندوق المساعدة في البرامج والأنشطة التي تعين العاطلين في الحصول على وظائف.
- ✓ صندوق إقامة أنشطةإعادة تأهيل العاطلين في التخصصات المطلوبة.

د- دور الوقف في العلاقات الداخلية والخارجية:

الوقف له دور فعال في تنمية العلاقات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال مساهمة أموال صناديق الوقف في رعاية المنكوبين، وإغاثة الملهوفين، وإقامة المشروعات الخيرية خارج حدود الدولة، فهي تنشر الود والحب والوئام، نلمس ذلك في قول النبي (ص):«المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

ومن هنا تنطلق الصناديق الوقفية لتدعيم العلاقات الداخلية والخارجية بما يبذله من أعمال خيرية في الداخل والخارج، فتتآلف القلوب، وتصفو النفوس، ويصبح المسلمون أخوة، ويمكن أن يكون هناك دور للصناديق الوقفية في العلاقات الداخلية والخارجية من **خلال**[٢]:

*صندوق وقف الإعفاف.

*صندوق وقف رعاية الأيتام.

*وقف الأرامل والمطلقات.

*صندوق وقف ضحايا الاضطرابات السياسية والحروب.

*صندوق وقف وسائل النقل.

من خلال ما سبق يتين أن صناديق الوقف تغطي جميع متطلبات التنمية المستدامة، فهي تلعب دوراً

---

(١) متفق عليه، البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب: لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، (١٢٨/٣) (٢٤٤٢).

(٢)سمية جعفر، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مرجع سابق، ص ١١٠.

بارزً في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، وبذلك ندرك مدى العلاقة بين الصناديق الوقفية والتنمية المستدامة، فهي علاقة تكامل وترابط، واتحاد.

٢- الصناديق الوقفية والتنمية الإجتماعية:

وتعرف "التنمية الاجتماعية" : بأنها إشباع حاجات الفرد من خلال تقديم الخدمات التي يحتاج إليها عن طريق مؤسسات العمل المدني بعيداً عن الحكومة[١].

ويتمثل الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف الأنشطة البشرية بإحداث تغيرات تحقق توازن بين المتطلبات المادية والاحتياجات البشرية[٢].

ويظهر دور صناديق الوقف في التنمية الاجتماعية من خلال حادثتين في زمن النبي(ص):

الحادثة الأولى: ما رواه أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: {لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: {لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: ٩٢] وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ"[٣].

الحادثة الثاني: شراء عثمان لبئر رومة، لما قال النبي-ﷺ: «من حفر رومة فله الجنة»، فاشتراها عثمان ابن عفان وجعلها وقف على المسلمين.

وتدلل الحادثتان على دور الوقف في تنمية المجتمع وإمتلاكه القدرة على حل المشكلات

---

(١) فؤاد عبد الله العمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨٣.

(٢) فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، ص ١٨٣.

(٣)متفق عليه. البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (١١٩/٢)(١٤٦١)، مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد، والوالدين ولو كانوا مشركين، (٦٩٣/٢)(٩٩٨).

الاجتماعية، فلقد عالج وقف عثمان بن عفان مشكلة نقص المياه في المدينة[١].

ويتمثل دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية، من **خلال الأتي:**

٢-١- دور الصناديق الوقفية في مراعاة الاحتياجات البشرية وترتيبها حسب الأولوية:

أمرت الشريعة الإسلامية بمراعاة المصالح والمفاسد، وبمراعاة الأولى عند ازدحام المصالح، وهذا ما ينبغي مراعاته في الوقف، فيراعى في الوقف أهم الاحتياجات وأولاها، فيوقف عليها، وبذلك يسهم الوقف في التنمية المستدامة من خلال مراعاة الأولى من الاحتياجات البشرية بأن يوقف عليه، وهذه المراعاة للاحتياجات البشرية مبدأ مبادئ الشريعة الإسلامية، وأصل من أصولها، فهي التي جاءت بإباحة أكل الميتة وشرب الخمر عند الاضطرار مراعاة للأولويات، وتقديماً لحفظ النفس على ارتكاب ما حرم الله تعالى، كما أن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ المقاصد الخمسة، وهي: حفظ النفس، والمال، والنسب، والدين، والعقل[٢].

والتنمية البشرية هي: استراتيجية تنموية شاملة، تسعى إلى تمكين الإنسان، وبناء قدراته، وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك الصحية، والبيئية، والتعليمية، وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف، والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً، وقادراً على استثمار المنافع التي تهيؤها العولمة ومواجهة، أو تقليل التحديات التي تفرضها[٣].

وتعتبر الشريعة الإسلامية هي أول النظم والقوانين التي كان الإنسان محل نظرها، فهو والجن المخلوقان الوحيدان المكلفان بالشرائع الإسلامية، وإعتنت الشريعة الإسلامية به من جميع النواجي، دقة أم عظمت، صغرت أم كبرت، حتى قبل أن يخلق كان موضع اهتمام الشريعة الإسلامية، والوقف كنوع من أنواع عقود التبرعات لبه الإنسان، وهو يدور حوله في الأعم الأغلب، فتصرف

---

(١)فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف،٢٠١٠، ص ص٩-١٠

(٢)محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٣)نصرية قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية ٢٠١٠م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ص٣٤.

أموال الوقف في كل ما يحتاج إليه الإنسان من تنمية، سواء الصحة، أو التعليم، أو البحث العلمي، أو التطوير الذاتي، فالوقف في الشريعة الإسلامية مرن، قابل للتطوير، ويمكن لمس مدى مساهمة الوقف في التنمية البشرية من حديث الوقف، وفيه:"وفي سبيل الله"، أي أن عمر ابن الخطاب وقف ماله في سبيل الله تعالى، وسبيل الله معنى واسع فضفاض يشمل كل مجال من مجالات الخير.

وتستطيع الصناديق الوقفية أن تحقق للإنسان الخيارات الإنسانية الثلاث التي تعتمد عليها التنمية البشرية، فالصناديق الوقفية تساهم في حياة الإنسان حياة صحية جيدة من خلال الوقف على المراكز الطبية والمستشفيات.

قال تعالي: "وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"[البقرة: ١٩٥].

ويلاحظ أن الآية قد ربطت بين إلقاء النفس في التهلكة، وبين إنفاق المال في سبيل الله تعالى، وهذا يعطينا دلالة على أن الوقف يسهم بصورة كبيرة في الحفاظ على صحة الإنسان.

وجاء في الهداية:" لا يجوز الوقف إلا على ما فيه مزية، ونفع للمسلمين كالوقف على الفقراء، والمساكين، والفقهاء، والقراء، والمساجد، والقناطر، المراكز الطبية والمستشفيات"[١] .

كما تساهم الصناديق الوقفية في الاكتساب المعرفي للإنسان، من خلال الوقف على مشاريع محو الأمية، والدعوة والإرشاد، ومشروعات البحث العلمي، وغير ذلك من المشروعات التي تساهم في الاكتساب المعرفي لدى الإنسان[٢].

ويمكن للصناديق الوقفية أن تساهم في التنمية البشرية، من خلال **الأتي:**

- ✓ صندوق الوقف الدعوي.
- ✓ صندوق وقف الأعمال الاستشارية.
- ✓ صندوق وقف الأندية.
- ✓ صندوق وقف بوابات الأماكن الترفيهية.

---

(١)محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني، الهداية على مذهب الإمام أحمد، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر ياسين الفحل، (بيروت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، (د.م)، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م)، ص ٣٣٤.

(٢)أسامة عبد المجيد العاني، دور الوقف في تمويل البحث العلمي ، مجلة بيت المشورة، قطر، العد(٥)، ٢٠١٦م، ص٣٦.

- ✓ صندوق وقف شاشات العرض.
- ✓ صندوق الوقف على صيانة المدارس والجامعات والمعاهد.
- ✓ صندوق الوقف البحثي.
- ✓ صندوق وقف الأعمال الفكرية.
- ✓ صندوق الوقف على محو الأمية.
- ✓ صندوق وقف صالات المطاعم والفنادق.
- ✓ صندوق الوقف العلاجي
- ✓ صندوق وقف ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢-٢- دور الصناديق الوقفية في حل الأزمات السكانية:

تقوم الصناديق الوقفية بمساعدة أصحاب الدخول المحدودة العاجزين عن إيجاد سكن ملائم، وغرض هذا المشروع هو حل المشكلة السكانية لهم، مما يساهم في التنمية الاجتماعية[١].

المحور الثاني

دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو تلبية حاجيات الأفراد وإشباع رغباتم والحرص على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والطبيعية والاستفادة من الطاقات البشرية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتتعلق التنمية بمجلات عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتربوية، كما نجد مصطلح تنمية الخدمات وتنمية البنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية .

والقضاء على مظاهر التخلف لا تأتى إلا عن طريق التنمية الاقتصادية لذا فقد زاد الحديث عن التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد انتشار حركات التحرر الوطنى سعت بشكل أساسى للعمل على إدارة مواردها الاقتصادية بشكل كفء لرفع مستوى معيشة شعوبها.

وتتوقف مخرجات التنمية على مدخلاتها فكلما كانت هذه المدخلات ايجابية كانت مخرجاتها ايجابية أيضا والعكس صحيح، كما أن معيار فاعلية إحداث عملية التنمية في الأجلين المتوسط

(١) الأمانة العامة للأوقاف تشارك في حل الأزمة الإسكانية، http://mugtama.com/domestic-social

والطويل يقسم دول العالم إلى دول ذات تنمية عالية وأخرى متوسطة وأخرى متدنية استنادا لعدة عوامل تتعلق بنوعية مخرجات عملية التنمية[١].

وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال **النقاط التالية:**

- مفهوم التنمية الاقتصادية.
- دور الصناديق الوقفية في تغطية عجز الموازنة العامة.
- دور الصناديق الوقفية في تمويل المشروعات الصغيرة.
- دور الصناديق الوقفية في تنمية رؤوس الأموال وتثميرها.
- دور الصناديق الوقفية في الحد من مشكلة البطالة.

١- مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي الطريق الذي تسلكه الدول لتحقيق المستوى الإنساني اللائق بأفرادها، وجماعاتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بصورة شاملة ومتكاملة في إطار قيمها، وأهدافها [٢].

وهذا التعريف يوضح أن الأوقاف شريك رئيسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويؤكد الباحثون على أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق إلا بالشراكة بين القطاع الحكومي وغير الحكومي، وغير الحكومي يشمل القطاع الخاص، والقطاع الخيري، والأوقاف من القطاع الخيري.

٢- دور الصناديق الوقفية في تغطية عجز الموازنة العامة:

للموازنة العامة تأثير كبير على الطلب الكلي للاقتصاد، أحد العناصر الرئيسية والمؤثرة في حالة الاقتصاد الوطني لأي دولة، من حيث النمو أو الركود، فالتغير في حجم الطلب الكلي يؤثر في كل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدولة، كما تؤثر على الادخار والاستثمار[٣].

وتخصص الدولة كل عام ميزانية للإيرادات، وللمصروفات التي تقوم بها، وذلك لعمل موازنة بين القطاعات الأكثر إحتياجاً، وتزويد التمويل لها، وبين القطاعات الأقل احتياجاً، وتحاول أن توازن بين احتياجات تلك القطاعات، سواء كان التعليم، أو الصحة، أو الزراعة أو الصناعة، أو التنمية

---

(١) مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ١٨٨.

(٢) معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، (الجامعة الإسلامية غزة: كلية التجارة، ٢٠١٣م)، ص ٣٦.

(٣)عيسى محمد الغزالي، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، العدد الثالث والستون- مايو ٢٠٠٧ - السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص٢.

الإدارية، إو إصلاح الطرق وغير ذلك، وقد تحتاج هذه القطاعات إلى أكثر مما خصص لها في الموازنة العامة؛ لتفي بالمتطلبات اللازمة لها من أجل تحقيق أعلى مستويات الجودة فيها، وهنا يأتي دور الصناديق الوقفية لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.

وتشمل الميزانية العامة: على جميع الإيرادات المقدر تحصيلها، وجميع المصروفات المقدر انفاقها في السنة المالية[١].

ويستطيع الوقف أن يغطي العجز في الموازنة العامة من خلال الإسهام في الإنفاق على مجالات إنفاق الموازن العامة، وتخفيف العب عنها، **كما يلي:**

أ- في قطاع التعليم:

تقوم بإنشاء المدارس وصيانتها، وتوفير الوجبات المدرسية للطلاب، وإنشاء المكتبات، وكفالة العيش الكريم للمعلمين.

ب- في قطاع الصحة: كان للصناديق الوقفية دوراً في إنشاء المستشفيات، وغيرها من المراكز العلاجية، وقد سبق الحديث عنها.

ج- في مجال التكافل الاجتماعي: تقوم صناديق الوقف بكفالة الأسر الفقيرة، ومعاونتها بما يضمن لها حياة كريمة، عن طريق توفير المسكن، والملبس المناسب، والعلاج الطبي المناسب، والتعليم، وكافة ما يحتاجون إليه، كما كفلة الغارمين، ورعاية الأرامل، والأيتام والعجزة، وغير ذلك من أشكال التكافؤ الاجتماعي التي تقوم بها الصناديق الوقفية[٢].

وكذلك في مجال الدفاع، والدين والثقافة، وغيرها من المجالات التي تكون محط إهتمام الدولة، ومحلاً للإنفاق.

٣- دور الصناديق الوقفية في تمويل المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المشروعات الصغيرة، فتعرفها منظمة الأمم المتحدة: **بأنها** المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكل المسؤولية فيها، ويتراوح العاملون فيها من عشرة إلي خمسين فرداً[٣].

---

(١) وزارة المالية، شؤون الميزانية العامة لدولة الكويت، ١٩٩٧، ص ٧.

(٢) عبد الرحيم محمد حيزوم، "**الوقف ودوره في تمويل المرافق الخدمية عند عجز الموازنة العامة للدولة**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ص٤٥-٦٣.

(٣)حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة" جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد١٠، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٣.

كما قد يختلف تقييم حجم المشروع الصغير في الدولة نفسها وذلك حسب مراحل نمو اقتصاد تلك الدولة، وتوجد عدة معايير تستخدم في ذلك، ومنها: معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة، مستوى التقدم التكنولوجي، وأكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها للخروج بنتائج كمية تساعد متخذي القرارات.

ويصف البنك الدولي المشروعات: التي يعمل فيها أقل من عشرة أفراد بالمشروعات متناهية الصغر، وأما التي يعمل فيها بين (١٠-٥٠) فرداً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها (٥٠-١٠٠) فرد بالمشروعات المتوسطة.

وتحدد مؤسسة التمويل الدولية المؤسسات التي يبلغ فيها حجم الاستثمار (٢.٥) مليون دولار بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويبين الجدول (١) المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم:

جدول(١) المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة عبر العالم

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ الف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ الف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ الف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ الف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ الف دولار
امريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليون دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليون دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ الف دولار
الكويت	١١-٥٠	٥٠٠٠٠- ٢٥٠٠٠٠ دينار
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ الف دولار

المصدر: يوسف طه وآخرون، **الصناعات الصغيرة في السودان**، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٢.
- السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما يقرب من ٤٠% إلى ٨٠%.

وهذه النسبة العالية لإسهام المشروعات الصغيرة في الإنتاج المحلي جعلته محل نظر الصناديق الوقفية وذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة، إما بالمشاركة، أو بنظام المضاربة، أو عن طريق القروض الحسنة[١].

ويمكن للصناديق الوقفية أن تقوم بدو كبير في تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تصميم صناديق وقفية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة.

٤- دور الصناديق الوقفية في تنمية رؤوس الأموال وتثميرها:

المقصد الأساسي من الوقف هو استمرار منفعته للأجيال القادمة، فهو حبس الأصل والتصدق بالمنافع، وهذه هي نقطة الانطلاق في استثمار الوقف ودوره في تنمية رؤوس الأموال.

والهدف من استثمار الوقف هو تحقيق أكبر عائد منه، وذلك من خلال البحث عن أفضل طرق استثماره، ليتمم توزيعه على جهات الخير الموقوف عليها، ولحفظ قسم منها لتنمية أصل الوقف، أو إصلاحه، لضمان استمرار عطائه"[٢].

ويمكن استثمار أموال صناديق الوقف من خلال عدة وسائل، **وأهمها:**

أ- صناديق الاستثمار العقاري:

ويشمل الاستثمار في العقار، **ما يلي**[٣]:

- ✓ شراء الأراضي بقصد إعادة بيعها لتحقيق أرباح رأسمالية.
- ✓ بناء منازل وفيلات بغرض تأجيرها أو إعادة بيعها.
- ✓ بناء عمارات سكنية بغرض تأجير الشقق ذات الأحجام المختلفة.
- ✓ بناء المجمعات التجارية بغرض تأجيرها كأسواق أو مكاتب تجارية

---

(١)حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، **مجلة ألف باء دراسات إسلامية**، ص ص ٢٤-٢٧.

(٢)محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة**، بدون بيانات نشر، ص١٢.

(٣)محمد الزحيلي، **الاستثمار المعاصر للوقف**، بدون بيانات نشر، ص٦.

- ✓ بناء الفنادق ذات المستويات المختلفة بقصد تأجيرها.

ب- صناديق المرابحة بالسلع والبضائع:

وهي التي تستثمر في سلعٍ معينة، وغالباً ما تكون هذه السلع من السلع المتداولة في أسواق المال العالمية: كالقطن، والنفط، والسكر، وغيره.

ج -صناديق الاستثمار في سوق الصرف الأجنبيّ والمعادن الثمينة[١]:

حيث يتم شراء العملات الأجنبية والمعادن النفيسة، ومحاولة الاستفادة من فروق أسعارها في الأسواق المختلفة أو زيادة قيمتها بمرور الوقت لتحقيق أرباح إضافية.

د- الاستثمار المباشر:

الاستثمار المباشر: هو الذي يؤدى إلى تحقيق زيادة في الموجودات الرأسمالية الإنتاجية منه قبل المستثمرين مباشرة.

وقامت الأمانة العامة باستثمار أموال الوقف استثماراً مباشراً، ونشاطها في هذا المجال لا يعدو المساهمة في إنشاء شركات جديدة، أو شراء أسهم شركات قائمة قد تكون محلية أو أجنبية[٢].

هـ- المرابحة:

تعتبر المرابحة هي أحد الأنشطة الاستثمارية لأموال الصناديق الوقفية، وتتم عن طريق بالإتفاق بين وزارة الأوقاف مع جهة ممولة على إقامة مؤسسات ومباني على أرض موقوفة، ويتم في البداية الاتفاق على تكلفة البناء، ونسبة الربح للممول، ثم تقوم الوزارة بتسديد هذه القيمة للممول على أقساط من دخل المشروع الذي سيتم إقامته، مع تقديم ضمانات تسديد القيمة، ويكون البناء للأوقاف تستفيد مبدئياً من جزء من ريعه، ثم يصبح بعد ذلك البناء والدخل كاملاً للأوقاف[٣].

و- المحافظ والصناديق الاستثمارية:

هي مؤسسات مالية تحصل على الأموال من أعداد كبيرة من المستثمرين عن طريق بيعهم الأسهم

---

(١) محمد بن جواد الخرس، **صناديق الوقف الاستثماري والبدائل الفقهيّة دراسةٌ شرعية** . اقتصادية،http://nosos.net

(٢) عبد الله سعد الهاجري **تقييم كفاءة استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت**، الأمانة العامة لوزارة الأوقاف، ٢٠١٥، ص ص ٨١-٩٦.

(٣) عبد الله سعد الهاجري، **تقييم كفاءة استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت**، ص ٩٧.

التي تصدرها، ووضع حصيلة بيع هذه الأسهم تحت إدارة متخصصة ليتم استثمارها في موجودات مالية أو أوراق مالية، وذلك لمصلحة ومنفعة المساهمين فيها. فالمساهمون فيها هم أنفسهم المستثمرون فيها، أي أن المستثمر في صناديق الاستثمار هو مساهم فيها. وتعتبر هذه المؤسسات أكثر جاذبية لصغار المدخرين.

والهدف الأساسي من وجود هذه الصناديق، أو المحافظ الاستثمارية هو خدمة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لهم لتنويع استثماراتهم[١].

وتتم المساهمة في صناديق ومحافظ استثمارية؛ وذلك من أجل تنويع أدوات الاستثمار لأموال الوقف لتقليل المخاطر المحتملة.

٥- دور الصناديق الوقفية في الحد من مشكلة البطالة:

الشريعة الإسلامية لا تحب البطالة، والتكاسل، والدعة، بل تدعو إلى الجد والاجتهاد، والعمل من أجل الدين، ومن أجل الفرد والمجتمع، فلقد اشتغل الرسول الكريم برعي الأغنام، كما اشتغل بالتجارة، وكذلك كان الصحب الكرام.

والنصوص في الشريعة الإسلامية التي تحث على العمل من الكثرة بمكان، سواء أكان في القرآن الكريم، أو السنة النبوية المطهرة، أو آثار الصحابة رضوان الله عليهم.

قال تعالى: " ﴿قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

فالآية دعوة صريحة إلى العمل، ليس هذا فحسب، بل وإلى إتقانه.

وهناك الكثير من الأحاديث النبوية المطهرة التي تحث على العمل وتدعوا إليه، وتبين لنا كيف عالج الرسول الكريم مشكلة الفقر في عهده، فعندما جاءه رجل يسأله قال له: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ». فالنبي (ص) دعاه للعمل، وبين له كيف أن العمل أفضل من سؤال

---

(١)هشام جبر ، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ٨ – ٩ مايو ٢٠٠٥م، ص٣.

الناس، مرة يعطونه، ومرة يمنعونه[١].

وانطلقت الصناديق الوقفية تساهم في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد في أي دولة من الدول، بل وتهدد أمنها القومي، وذلك من خلال، **ما يلي**[٢]:

- إنشاء مشاريع صغيرة تساعد الفقراء في معيشة كريمة، وتسدد رؤوس أموالها على أقساط.
- مشاركة البطالين عن طريق المضاربة في مشروعات، وذلك بتقديم المال اللازم للمشروع من صندوق الوقف، وقيام البطال بالعمل، ويكون الصندوق مشاركاً للعامل في الربح.
- تعيين الأيدي العاملة في المؤسسات الوقفية، وسد عجز العمالة فيها.
- تدريب الأيدي على إحتراف المهن والحرف التي تضمن لهم حياة كريمة.

المحور الثالث

العلاقة بين استثمارات الصناديق الوقفية والنفقات الحكومية الاجتماعية

أمام الصحوة الإسلامية والنهضة الدينية والثقافية والاقتصادية في الدول الإسلامية، والاستفادة من التطور الاجتماعي، والتكنولوجيا الحديثة، والانفتاح الاقتصادي، والتجارة العالمية، وسهولة إنتقال رؤوس الأموال، قدم علماء الشريعة والاقتصاد اليوم صيغاً جديدة لاستثمار الوقف على المستوى المحلي والدولي، ولا يزال العمل في بدايته، ويحتاج لدعم الحكومات، والاجتهاد الفقهي، والفكر الاقتصادي الذي يجاري التطورات العالمية في ظل التوجه نحو العولمة في شتي المجالات.

وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال **النقاط التالية:**

- طبيعة علاقة الصناديق الوقفية بالنفقات الحكومية الاجتماعية ومبرراتها.
- دور الوقف في النفقات الإجتماعية (الصحة والتعليم).
- التحليل المالي للمشاريع والصناديق الوقفية في الكويت.
- بيان أوجه إستثمار أموال الصناديق الوقفية.

---

(١)أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ .)، (٦٠/٣).

(٢) ربيعة بن زيد، وعائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (٢)**، ٢٠١٢م، ص٢١٤.

١- طبيعة علاقة الصناديق الوقفية بالنفقات الحكومية الاجتماعية ومبرراتها:

يلاحظ أن هذه العلاقة هي علاقة تكاملية وليست بديلة، حيث تقوم الصناديق الوقفية بسد النقص في المجالات التي لا تقوم النفقات الحكومية بالوفاء بكل الإلتزامات فيها، وهي في الغالب المجالات الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من **المبررات التالية:**

أ- تخضع الصناديق الوقفية إلى الرقابة والإشراف الحكومي، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

ب- أن الصناديق الوقفية تدار أصلاً من قبل الإدارات الوقفية، وهي إدارات حكومية.

ج- لا تدخل الموارد المالية للصناديق الوقفية ضمن الموارد الحكومية، بل هي مستقلة في ميزانياتها، ولكن لا يعفي ذلك من الاشراف الحكومي عليها.

د- زادت في الفترة الأخيرة الرقابة والاشراف الحكومي على الصناديق الوقفية، خوفاً من إنحرافها عن المهام الأساسية التي أنشأت من أجلها، واستخدامها في تمويل الفكر المتطرف.

٢- دور الوقف في النفقات الإجتماعية (الصحة والتعليم):

لايتوقف إنفاق الوقف كما يعتقد الكثيرون علي إطعام الفقراء والمساكين أو بيوت إيواء سكنية لهم، بل يمتد إلي الانفاق علي التنمية البشرية، والمتمثلة في الصحة والتعليم، لأنهما ترتبطان بأهم عنصر من عناصر الانتاج وهو عنصر العمل.

٢-١- دور الوقف في دعم خدمات الرعاية الصحية:

يعد الاهتمام بالصحة من شروط التنمية، ومقياسا لتقدير مدى تقدم المجتمعات بصفة عامة، ومن ثم تقييم أداء الحكومات في تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والحد من التفاوت الاجتماعي في مجال الصحة والحد من ارتفاع تكلفتها العالية ، حيث ارتفع الإنفاق العالمي على الصحة من ٢.٦ تريليون دولار إلى ٥.١ تريليون دولار، بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥ ، بل زاد حجم الإنفاق على الصحة في العالم خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥ بمقدار ٣٣٠ مليار دولار كمتوسط سنوي.

وهناك بعض الدول مرتفعة الدخل ، تزيد من الانفاق على صحة الفرد، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ متوسط الانفاق علي الفرد ٣٧٥٢ دولار ، وعلى العكس من ذلك هناك دولاً يقل فيها الإنفاق على

الصحة ، ففي نفس العام لم يتجاوز الانفاق على صحة الفرد فيها سوى ١٠٣ دولار [١].

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة ٢٠٠٩ إلى أن حجم الإنفاق على الخدمات الصحية في غالبية الدول العربية تراوح من (٢.٤% -٦%) من إجمالي الناتج المحلي، وهذه النسبة تعد منخفضة إذا ما قورنت بمثيلتها بدول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام ٢٠٠٨[٢] ، بلغت هذه النسبة ١٥.٢% ، وجاء بعدها فى الترتيب سويسرا بنسبة ١١.٤%، ثم فرنسا بنسبة ١١.٠%

ولايملك القطاع العام من الإمكانيات والموارد إلا القليل من أجل تطوير أداء الرعاية الصحية فيه، وهو ما يفرز نظامين صحيين متباينين، نظام يتوفر على هياكل صحية حديث يلبي احتياجات الأقلية الغنية، ونظام يعاني من إختلالات ونقص هائل في الخدمات المقدمة لغالبية شرائح المجتمع مع تفاوت واسع بين المناطق الريفية والحضرية، والشيء الذي جعل برنامج الأمم المتحدة يطالب بحشد الموارد والخبرات المتوافرة لدى المنظمات غير الحكومية بعدم الاكتفاء بما هو متاح لدى حكومات الدول[٣].

ويستطيع الوقف كنظام إجتماعي تكافلي أن يحد المشكلات التي يعاني منها قطاع الصحة، ولاسيما في المناطق الريفية الفقيرة لهذه الخدمات على درب أوقاف الرعاية الطبية في السودان، وهو مشروع أنشأته الهيئة العامة للأوقاف في السودان، بهدف إقامة مراكز طبية في أطراف المدن والقرى السودانية وذلك إلى جانب مشروع الصيدليات الشعبية الذي يهدف إلى إقامة صيدليات في الأحياء الشعبية والقرى البعيدة لتقديم الدواء للفقراء بأسعار رمزية.

وكاد يكون الوقف في الماضي هو المصدر الأول وإن لم يكن الوحيد في كثير من الأوقات في الإنفاق على الصحة، سواء من خلال النهوض بعلم الطب والصيدلة، أو من خلال بناء

---

(١) تقرير منظمة الصحة العالمية، وتضم هذه المجموعة البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والبلدان الهشة، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٦، ص ١٠٩.

(2) statistiques mondiales: www.statistiques_mondiales.com: 30/03/2010.

تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام ٢٠٠٩ ، ص ١٥٨.

(٣) منظمة الصحة العالمية : بينما يصل الإنفاق العمومي والإنفاق الخاص عن طريق الدفع المسبق ٩٠% من النفقات الصحية في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، لا يتعدى حجم هذا الإنفاق ٤٥% في البلدان المنخفضة النمو، ٢٠٠٦، ص ١١٠.

المستشفيات[١] وتجهيز العديد من المراكز الصحية المتنقلة لخدمة المرضى في السجون والأماكن البعيدة عن العمران، فقد كان في بغداد فقط سنة ١١٦٠م ما يزيد عن ستين مارستانا، وفي قرطبة ما يزيد على خمسين مارستانا[٢].

وعرف المغرب العديد من المستشفيات الوقفية في مدن (فاس ومكناس ومراكش والرباط وسلا وتازة) وكان أبرزها مستشفى سيدي فرج بفاس الذي تم تأسيسه في عام ١٢٨٦م واستمر العمل فيه إلى أواسط القرن العشرين، ومارستان محمد الغازي بالرباط الذي كان مخصصا لعلاج المختلين عقليا، كما وجدت إقامات حبسية خاصة لبعض أصناف المصابين ببعض الأمراض المعدية المستعصية آنذاك على العلاج، بل وجدت أوقاف خاصة لعلاج بعض الطيور كطائر اللقلاق، كما جاء في خطاب الملك الحسن الثاني في سنة ١٩٨٥ "في الحقيقة لو حللنا أحباسنا، لوجدنا أنها لم تراع فقط حقوق الإنسان، بل حتى حقوق الحيوانات، ومن المضحك أن يقال لنا بعد ذلك: إن في إنجلترا وأمريكا توجد هناك جمعيات للحيوانات... ويقولون إنهم يعالجون الأمراض العقلية هناك بالموسيقى، وكان يتم منذ قرون الحبس فى المارستانات، أي أن المسلمين رحمهم الله الذين حبسوا كانوا يستعملون في المارستانات في يوم الجمعة الموسيقى لعلاج الأمراض النفسية" [٣].

٢-٢- دور الوقف في دعم التعليم:

يعتبر التعليم عنصراً أساسياً من عناصر التنمية البشرية والاقتصادية، وحتى يكون محفزاً للتنمية لابد وأن يكون مبنيا على أسس تتوخى الجودة والتميز وقادرة على الوصول إلى أكبر قدر

---

(١) وتروي بعض المصادر أن البيمارستان الطولوني بالقاهرة أنشأه أحمد بن طولون الذي حكم مصر والشام والثغور عام ٢٥٩ هـ) كان بمثابة مستشفى وكلية طب، وجعل فيه خزانة كتب احتوت ما يزيد على مائة ألف مجلد جزء منها كان في العلوم الطبية، أحمد عوف محمد عبد الرحمن، الأوقاف والرعاية الصحية، **مجلة أوقاف عدد ٦**، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٤٢.

يقدم القطاع الخيري بالولايات المتحدة الأمريكية وحسب بعض الإحصائيات التي تعود إلى ١٩٨٩ ٥٦ % من الخدمات الصحية ويصل عدد المستشفيات الخيرية ثلاثة أضعاف عدد المستشفيات التجارية بما قدره ٣٤٢٧ بينما لم يتجاوز عدد المستشفيات الحكومية ٢١٥١ و١١٤٢ مستشفى تجاريا، كما تحتوي هذه المستشفيات الخيرية على خمسة أضعاف عدد الأسرة الموجودة في المستشفيات التجارية ويزيد حجم نفقاتها ستة أضعاف هذه الأخيرة.

(٢) أحمد عوف محمد عبد الرحمن، **أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي**، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٨٤. (البيمارستان: لفظ فارسي مركب من "بيمار" أي مريض" وستان" أي محل، **نفس المرجع السابق**، ص ٧١.

(٣) أحمد عوف محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص٧٢.

ممكن من شرائح المجتمع[١].

وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض الدول العربية سجلت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظاً في الإنفاق على مختلف مراحل التعليم[٢].

ولكن وضع التعليم في الدول العربية لم ترق بعد إلى ما هو مطلوب منها لبناء مجتمع المعرفة فما يزال هناك ستون مليون أمي أغلبهم من النساء، وما يقارب عشرة ملايين طفل في عمر الدراسة خارج المدرسة[٣].

أما معدل الالتحاق بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي فهي أقل من ٥٥% فيما حققت الدول المتقدمة ودول آسيا الوسطى معدلات إلتحاق وصلت لأكثر من ٨٤%. وحتي معدلات الالتحاق بالتعليم العالي أقل عن ١١% في بعض الدول كاليمن والسودان وجيبوتي وجزر القمر.

وبصرف النظر على أن إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يعد الأدنى عالميا إذ لا يتعدى نسبة ٠.٢% بينما وصل إلى ٤.٧٤% في إسرائيل و٣.٨% في السويد و٣.٤٧% في فلندا ويندرر أن يقل عن ١.٨% في الدول الأوروبية أو الأسيوية الناشئة[٤].

ومما سبق يتضح أن حجم الفجوة كبير بين الدول المتقدمة والدول العربية، ويعكس ذلك التقرير الذي أعده مركز الجامعات العالمية ومعهد التعليم العالي التابع لجامعة جياوتونغ في شنغاي، حيث لم تصنف إلا جامعة عربية واحدة ضمن (٥٠٠) أفضل جامعة في العالم، وهي جامعة الملك سعود، في مقابل ست جامعات إسرائيلية، بينما حافظت الجامعات الأمريكية على الصدارة للمرة

---

(١) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، (مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥)، ص ٣٦

(٢) بلغ حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في كل من جيبوتي والسعودية وتونس والمغرب في السنوات الأخيرة قدرا يتراوح بين ٨.٧ % و٦.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تقدر ما بين ٢٧.٦% و٢٠.٨% من الميزانية العامة لهذه الدول بينما ظلت النسب متواضعة في دول أخرى حيث لم تتجاوز ٤.٧% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمصر مثلا،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم: تقرير المعرفة العربي، عام ٢٠٠٩، ص ١١١.

(٣) جلهم في السودان والصومال واليمن والعراق والمغرب، والدول المعروفة بحسن أدائها التعليمي كلبنان والأردن ليست بمنأى عن هذه الظاهرة، تقرير المعرفة العربي، **مرجع سابق**، ص ٩١.

(7) UNESCO Institute for Statistics. www.unesco.org

السادسة على التوالي وعلى رأسها جامعة هارفارد[١].

وإجمالاً يعادل متوسط إنفاق الدول العربية على البحث العلمي ٠,٣% من دخلها القومي، بيد أن إسرائيل تخصص ما يربو على ٢,٤% من الدخل القومي للبحث العلمي، كما أن إنفاق جامعة واحدة من جامعات أميركا يضاهي ميزانية دولة كاملة كمصر، ويلاحظ مثلا أن ما ينفقه العرب علي البحث العلمي يعادل ١ إلى ١٧٠ مما ينفقه الأميركان على بحثهم العلمي، ويعتبر البحث العلمي في إسرائيل أمن قومي[٢].

ويبين الجدول (٢) حجم ونسب الانفاق علي البحث العلمي في (١٤) دولة الأولي في العالم:

جدول(٢) حجم ونسب الانفاق علي البحث العلمي في (١٤) دولة الأولي في العالم عام ٢٠١٤

م	الدولة	الانفاق "مليار دولار"	الانفاق "%" من (م.ن.ح)
١	الولايات المتحدة	٤٦٥	٢.٨
٢	الصين	٢٨٤	٢
٣	اليابان	١٦٥	٣.٤
٤	المانيا	٩٢	٢.٩
٥	كوريا الجنوبية	٦٣	٣.٦
٦	فرنسا	٥٢	٢.٣
٧	انجلترا	٤٤	١.٨
٨	الهند	٤٤	٠.٩
٩	روسيا	٤٠	١.٥
١٠	البرازيل	٣٣	١.٣
١١	استراليا	٣٢	٢.٣
١٢	كندا	٣٠	١.٩
١٣	تايوان	٢٣	٢.٤
١٤	ايطاليا	٢٢	١.٢

المصدر: مصر: المركز المصري للدراسات والمعلومات، (١) يناير ٢٠١٥ ، علي الرابط:
http://today.almasryalyoum.com.

(١) (source : www.universityworldnews.com: 15/11/2009.

(٢) فريال محمد وعبد، إيمان رسمي،" **دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه "مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ٢٠١٢، ص ١٩٣.

جدول (٣): قيمة أوقاف الجامعات الأمريكية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ [١]

الجامعة	قيمة الأصول بالمليار دولار	
	٢٠٠٥	٢٠٠٨
هارفارد	٢٥.٤٧٤	٣٦.٩
يال Yale	١٥.٢٢٥	٢٢.٩
ستانفورد	١٢.٢٠٥	١٧.٢
برنستون	١١.٢٠٧	١٦.٣٤٩
تكساس	١١.٦١١	١٦.١١
معهد ماساتشوسيت التقني	–	١٠.١

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩.

وبالنظر إلى مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه مؤسسات التعليم في الارتقاء بالإنتاج المعرفي، تبين أنها تعتمد في الأساس على القطاع الخاص والتبرعات بينما لا يزال القطاع العام في العالم العربي هو المصدر الأساسي في تمويل البحث العلمي وبنسبة تصل إلى ٩٧% في حين لا تتجاوز هذه النسبة ٢٠% في اليابان و٣٠% في الولايات المتحدة[٢]. وفي مقابل ذلك بلغ مجموع ما قدمته المؤسسات الوقفية الأمريكية من موارد لفائدة الجامعات نحو ١٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ هذا إلى جاب دعمها لقطاع التعليم الأساسي والتعليم الثانوي[٣].

---

(١) وتبلغ وقفيات جامعة كامبردج البريطانية ٧.٩ مليار دولار وأصول جامعة أكسفورد نحو ٥.٧ مليار دولار.
عبد الوهاب السعدون، هل يتم توظيف"الوقف" للارتقاء بأداء الجامعات الوطنية، ٢٠٠٩. www.aleqt.com: 04/06/2009
مسدور فارس، إدارة الجمعيات الخيرية بين الواقع والمأمول، ٢٠٠٩.
www.slideschare.net: 04/11/2009.

(٢) أظهر استطلاع لأكبر الشركات العالمية أن هذه الأخيرة أنفقت ٤٩٢ بليون دولار عام ٢٠٠٧ على البحث والتطوير، تقرير المعرفة العربي، **مرجع سابق**، ص ص ١٦٩ -١٧٤، بينما بلغ ما أنفقته الشركات الإسرائيلية سنة ٢٠٠٥ من مجموع الإنفاق المحلي الخام على البحث والتطوير ٧٥.٤، **انظر في ذلك:** UNESCO Institute for Statistics.

(٣) محمد عبد الحليم عمر، **نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي**، ص ٣٣.

ويزيد حجم الموارد الوقفية لجامعة هارفارد فقط، وهي الأشهر في العالم عن ٣٦.٩ مليار دولار.

وأمام ندرة التمويل الذي يعانيه البحث العلمي في الدول العربية وزيادة تكاليف التعليم الجيد والفعال تتطلب مشاركة قطاعات الإنتاج الخاصة وذوي الثروة للمساهمة في دعم جوانب العملية العلمية على غرار ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية والمالية في الغرب والتي أسست وقفيات ذات ثقل مالي كبير مثل شركة "ويلكم" العالمية للصناعات الدوائية (مقرها بريطانيا) والتي يبلغ حجم أصولها الوقفية نحو ٥.٣ مليار جنيه استرليني، ويملك هذا الوقف نحو ٤٠% من أسهم شركة "ويلكم" ويتخصص في الإنفاق على المراكز البحثية في التخصصات الطبية المختلفة وقد مول أبحاث ١٢٠٠ عالم في مختلف الجامعات البريطانية في عام ١٩٩٣[١].

ونشأت مؤسسة "بيل جيتس" في عام ٢٠٠٠، وهي مؤسسة وقفية يزيد حجم ثروتها على ٣٠ مليار دولار[٢]. وهي مختصة بالصحة العامة، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم منح دراسية لطلاب الدخول المتدنية والطلبة الموهوبين من جميع أنحاء العالم قصد متابعة دراستهم في جامعة كامبردج، كما تعمد في إطار "برنامج للمكتبات" بمساعدة المجتمعات النتخلفة في مجال الكمبيوتر وخدمات الأنترنت إضافة إلى عملها في مجال الصحة العالمي[٣].

وكانت أول المدارس التي نشأت في الدول الإسلامي عن طريق الأوقاف، وكان يقوم الوقف في هذه المدارس بإطعام الطلاب وإيوائهم وكسوتهم وعلاجهم، ويذكر ابن بطوطة خلال ترحاله في بلاد العرب أن العشرات من المدارس من المستوى الابتدائي إلى الجامعي كانت قائمة على أموال الوقف، وأن الأموال الموقوفة، فقد كان الوقف وراء تشييد أربعمائة مدرسة بدمشق في القرن

---

(١) ومن الأوقاف الغربية المهمة: وقف ألفريد نوبل المخترع الكيميائي السويدي الذي عاش خلال (الفترة ١٨٣٣-١٨٩٦) اخترع الديناميت عام ١٨٦٧ وحقق ثروة ضخمة من إنتاجه، وفي وصيته خصص معظم ثروته كرأسمال لصندوق يصرف ريعه على أربعة جوائز سنوية للأفراد والمؤسسات التي تحقق مساهمات متميزة ومنافع عظيمة للإنسانية في مجال الفيزياء والكيمياء والطب والتشريح والآداب.. نقلا عن المرسي سيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المجلد ١٩ عدد ٢٢**،٢٠٠٦، ص ٦٢.

(2) Waleed Alansari و the western experience indeveloping awquaf: Awquaf: Eighth year n°14 May 2008, p.12.

(٣) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، **مجلة أوقاف السنة الثالثة عدد ٦ يونيو** ٢٠٠٤، ص ص ١٨٧-١٨٨.

السابع[1].

وبفضل أموال الوقف تأسست أقدم جامعة في الدول العربية، وهي جامعة القرويين، وكذلك الشأن بالنسبة لجامعة الأزهر والزيتونة، كما كان الوقف وراء أكبر المكتبات العامة ومستلزمات الدراسة، وكمثال على ذلك دار العلم بطرابلس (أواسط القرن الخامس الهجري) واشتملت على ما يزيد على مائة ألف مجلد، وقيل إن مجلداتها بلغت بعد تجديدها في عام ٤٧٢هـ ثلاثة ملايين مجلد ومكتبة القاهرة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وكان فيها نحو على ٢.٢ مليون كتاب[2].

٢-٣- دور الوقف في الحد الفقر والبطالة:

إن تفعيل تشريع الوقف إلى جانب الزكاة ضرورة ملحة لإعادة توزيع الدخل ولمجابهة مشكلات الفقر والبطالة، فهناك، وبحسب إحصائيات عام ٢٠٠٥، يعيش نحو ٣٤.٦ مليون عربي تحت خط الفقر المحدد بدولارين يوميا[3]. ويتمركز معظمهم في الريف، كما لا تزال الدول العربية تعاني من أعلى معدلات البطالة في العالم وهي ١٤% من سنة ٢٠٠٧، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٥.٧% على المستوى العالمي[4].

ويمكن للوقف أن يكون أداة فعالة لعلاج مظاهر الفقر في المجتمع وتحقيق استقراره وحمايته من الاضطرابات الاجتماعية الناشئة أساسا عن سوء توزيع الثروة، فبالرجوع إلى المجتمع الغربي يلاحظ أن الولايات المتحدة حمت مجتمعها من إمتداد ثورة العمال التي برزت مع الثورة البلشفية في روسيا إلى المجتمع العمالي الأمريكي من خلال التوسع في فتح أبواب العمل الخيري وتشجيع الشركات وذوي الثروة بإعفاءات كبيرة لمن يقدم منهم على الأعمال الخيرية، فانتشرت المؤسسات

---

(١) أحمد بن محمد حريري، "**دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية**"، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الأوقاف والدعوة الإرشاد، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ، ص ٢٠١.

(٢) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، "**الوقف والتنمية الاقتصادية**"، بحث مقدم **لمؤتمر** الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الأوقاف والدعوة الإرشاد، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ، ص ١٥٤.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربي، عام ٢٠٠٩، ص ١١٤.

(٤) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير** الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، ص ٣٧.
قدر معدل البطالة لدى الشباب في تقرير البنك الدولي سنة ٢٠٠٧ بنحو ٤٦% في الجزائر و٥٤% في مصر و٦٦% في الأردن و٣٣% في المغرب و٤١% في تونس، نقلا عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، عام ٢٠٠٩ ،ص ١٢٠.

الخيرية[١]، وتشير الإحصاءات الصادرة في سنة ٢٠٠٥ إلي أن عدد المنظمات غير الربحية المسجلة رسميا قارب المليون ونصف . هذا غير المؤسسات غير المسجلة، كما بلغ حجم العمل الخيري ٥.٥ تريليون دولار وزادت الثورة الوقفية على ١.٧ تريليون دولار[٢].

كما إمتد إهتمام الوقف إلي تحسين أحوال المساجين ورفع مستواهم والإنفاق على أسرهم ورفع دين المعسرين.

وبالنظر إلي حجم الموارد المؤسسات الوقفية، والتي قدرت في مطلع القرن التاسع عشر بنحو ثلث الأراضي المزروعة في مصر وتركيا وسوريا وفلسطين والعراق والجزائر والمغرب فذلك دليل على أن الوقف مؤهل لمكافحة البطالة إذا ما تم إحياؤه، واستثمار موارده وفق صيغ متطورة[٣].

فقد وظفت الأوقاف التركية في بداية القرن العشرين ١٣% من القوى العاملة في تركيا، ويشغل القطاع الخيري بالولايات المتحدة بحسب إحصائيات بداية التسعينات من القرن العشرين نحو ٩.٣ مليون أي ٦.٧% من مجموع العمالة الأمريكية وأنفق ١٢٢.٢٠ مليار دولار على الأجور أي ٥.٢% من الأجور الأمريكية[٤].

---

(١) جمال برزنجي، الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع، ضمن أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ١٩٩٣ ص ١٤٢ مشار إليه في مقال: عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان: دور الوقف في بناء الحياة الاجتماعية وتماسكها، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول، السعودية، **مرجع سابق**، ص ٢٣٤.

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني، المشكلات المؤسسة للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، **مجلة أوقاف عدد ١٤ السنة الثامنة**، مايو ٢٠٠٨، ص ص ٨٩-٩٠.
تبلغ على سبيل المثال وقفية مؤسسة ليلي الخيرية (Lilly endowment) ١٦ مليار دولار وتوزع سنويا ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار على المجال الخيري، أما وقفية مؤسسة فورد الخيرية فتبلغ ١٥ مليار دولار وتوزع سنويا ما يقارب ٦٥٠ مليون دولار.
(Foundation Givig Trend, Today Series,2004 The Foundation Center USA) .

(٣) **انظر:** - منذر قحف، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٤١٨.
تشكل مساحة العقارات الفلاحية الحبسية ١% من الرصيد العقاري الزراعي بالمغرب منها عشرة آلاف هكتار تستغل مباشرة من طرف نظارات الأوقاف على شكل بساتين للفلاحة أو محيطات حبسية مغروسة بالأشجار الغابوية، أما الباقي وبنسبة ٨٧% فيؤجر سنويا.
- الدرويش عبد العزيز، **عرض التجربة الوقفية بالمملكة المغربية**، ندوة التجارب الوقفية لدول المغرب العربي: الرباط ٩ و١٠ و١١ نونبر ١٩٩٩ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠١، ص ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) مسدور فارس، مرجع سابق: www.slideshare.net .

ويستطيع الوقف أن يزيد من فرص العمل عن طريق **الأتي:**

❖ تنمية الأنشطة الزراعة، ولاسيما في المناطق الريفية الفقيرة وتزويدها بما تحتاجه من مرافق اجتماعية تستجيب لحاجات السكان في اتجاه الحد من ظاهرة الهجرة[١].

ويشار هنا إلى تجربة لجنة مسلمي إفريقيا (جمعية العون المباشر حاليا) وهي منظمة غير حكومية تهتم بالتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بإفريقيا، تأسست بتمويل وقفي في عام ١٩٨١ وقد تمكنت من حفر ٢٠٠٠ بئر ارتوازي بهذه المناطق، ومئات الآبار السطحية وتشييد (١٠٤) مركز لتدريب النساء المسلمات الفقيرات وتقديم قروض إنتاجية بدون فوائد لأكثر من ١٥٠٠ مشروع زراعي ومهني لفائدة الفقراء[٢].

وتقوم وقفية روكفيللر التي تأسست في سنة ١٩١٣ والتي تملك نحو ٣.٢ مليار دولار بالتركيز على المجتمعات النامية من خلال تطوير قطاع الزراعة في إطار مشروع يطلق عليه "الثورة الخضراء" ويعمل في هذا المشروع نحو ١٨٦ إداري وتقوم المؤسسات الوقفية بأنشطة عابرة للقارات أنفقت من خلالها ٧.٥ مليار دولار استفادت منها (١٠٠) دولة حول العالم[٣].

❖ تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بل ومولت الأموال الوقفية في الماضي صناعات حيوية عديدة مثل صناعة الأسلحة وصناعة السفن والأدوية والمعدات الطبية وصناعة الورق، وقد عمدت في الوقت الحالي مؤسسة "سار الخيرية" – وهي عبارة عن وقف إسلامي مقرها بولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة، ولها فروع في زيمبابوي وساحل العاج وكندا والشيلي ومصر والمغرب وتركيا وماليزيا وروسيا إضافة إلى سار انترناشيونال بواشنطن– إلى الاستثمار في

ويوفر القطاع الخيري على سبيل المثال ١٢.٦% من الوظائف الثابتة في هولندا و١١.٥% في إيرلندا و١٠.٥ في بلجيكا.

(١) كان بعض المحبسين سابقا يقدمون على تحبيس أراضي زراعية لفائدة الأيتام ليقوموا بزراعتها وأخذ غلتها، ومنهم من كان يحبس مقادير من الحبوب لاتخاذها بذورا للفلاحين الذين لا يجدون بذورا في موسم الزرع، ثم يعيدونها بعد الحصاد ليستفيد منها غيرهم

(٢) عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف، "**أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**"، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى، **مرجع سابق**، ص ١١٧ وما بعدها.

(٣) ياسر عبد الكريم الحوراني، المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، **مرجع سابق**، ص ٩١.

قطاع الصناعات الغذائية والزراعة وقطاع البناء والتكنولوجيا والنسيج والأودية[١].

وهنا يمكن للوقف أن يلعب دورا في تكوين وإعادة تأهيل العاطلين بما يلائم سوق العمل، كما حدث في دول كتركيا ومصر حيث ركزت وزارات الأوقاف بإنشاء معهدين صناعيين لتكوين حرفيين في النجارة والمعادن والجلود والزخرفة وغيرها.

❖ إحداث صندوق وقفي لعلاج البطالة عبر إصدار سندات وقفية يتم بواسطتها جمع رأس المال الذي يستخدم بأحد أسلوبين، **هما:**

الأول: إقراض العاطلين قروضاً حسنة: بما يمكنهم من كسب سبل العيش وقد سبق للوقف الإسلامي أن لجأ إلى هذا الأسلوب حيث يذكر أنه بقيسارية بمدينة فاس أوقفت ألف أوقية من الذهب لإقراض الناس مما أدى إلى تنشيط الحركة التجارية والصناعية والزراعية هناك.

ويلاحظ أن "وقفية فينكا"، وهي منظمة عالمية رائدة في مجال تمويل القروض الصغيرة لأصحاب الدخول المحدودة، وتتخذ واشنطن مقرا لها ولها مكاتب في ٢١ دولة . تسعى إلى إعادة تأهيل الأفراد خصوصا النساء عن طريق قروض صغرية تتراوح بين ٥٠ و٣٠٠ دولار وقد أطلقت المؤسسة "مشروع الوقف العالمي للفقراء" من أجل المشاركة لسد إحتياجات الفقراء في العالم حيث تقدم تسهيلات مصرفية غير محدودة وتتمركز في نطاق عملها على التجمعات السكنية الريفية[٢]، ولديها الأن ٦٨٠ ألف متعامل، وبذلك تكون الأكثر إنتشارا في شبكات تمويل القروض الصغيرة[٣].

الثاني: إنشاء صندوق استثماري: يقوم هذا الصندوق على مشاركة العاطلين في المشروعات التي يتقدمون بطلب تمويلها إما بنظام المشاركة في الإدارة والتمويل، أو بنظام المضاربة الذي يقوم على

---

(١) جاء في حجة وقف زوجة السلطان سليمان القانوني التي ترجع إلى عام ٩٦٠ هـ – ١٥٥٣ م "بناء سفينتين عظيمتين وتوفير جميع آلاتهما... وتمام لوازمهما ولواحقهما لكي تقوما بنقل الغلال من ميناء السويس إلى مينائي جدة وينبع بالحجاز"، الأوقاف والملاحة البحرية في البحر الأحمر في العصر العثماني، في الوقف في العالم الإسلامي، أداة سلطة اجتماعية وسياسية، تقديم راندي ديغليم، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٩٥ ص ٧٩.

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، **مرجع سابق**، ص ١٨٨.

(3) www.ammanstok.net: 13/01/2010.

المشاركة بالتمويل من جانب الصندوق والعمل من جانب العميل والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، ويتحمل الصندوق الخسائر إن لم تكن ناتجة عن تقصير العميل[١].

وتسهم الصناديق الوقفية في معالجة الفقر والحد من آثاره من خلال، **ما يلي**[٢]:

- ✓ توفير ما يحتاجه المجتمع من إحتياجات، وهذا له دور كبير في الحد من مشكلة الفقر.
- ✓ تقليل الفجوة بين الطبقات في المجتمع.
- ✓ تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع.
- ✓ تقوية الروابط الأسرية والتكافل العائلي.
- ✓ تحقيق التكافل الاجتماعي.

٣- التحليل المالي للمشاريع والصناديق الوقفية في الكويت:

ويبين الجدول (٤) ذلك، فنجد أن مجموع أموال الأوقاف والذى أصبح يسمى بداية من سنة ٢٠٠٢ بمجموع أموال الوقف والمطلوبات، ثم تغير مرة أخرى سنة ٢٠٠٨ ليسمى بمجموع أموال الوقف والالتزامات فتم قراءته من وثيقة الميزانية العامة، التى أصبحت بدورها تسمى منذ سنة ٢٠١٠ ببيان المركز المالي .أما بخصوص مصاريف الصناديق الوقفية فتم قراءته من بيان الإيرادات والمصروفات من قسم المصاريف من بند المشاريع الوقفية والذى بدوره تغيرت تسميته إلى بيان الدخل منذ سنة ٢٠٠٠.

ويتضح من تحليل بينات الجدول السابق، **ما يلي:**

أولاً: بالنسبة لمجموع أموال الأوقاف: فقد تبيت **الأتي:**

أ- إرتفع بإستمرار مجموع أموال الأوقاف خلال سنوات الدراسة وهذا ما تبينه نسب النمو الخاصة بها، إلا إنخفاضا واحدا حدث في سنة ٢٠١٠ قدرناه بـ - ٢.٥٨% بسبب تراجع قيمة أموال

(١) محمد عبد الحليم عمر، **مرجع سابق**، ص٨١.
(٢)عبد الله بن منصور، **معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر**، ص٥.

الوقف من ٢٤١.٦ مليون دينار إلي ٢٣٥.٤ مليون، ويبرر ذلك بسبب انخفاض عقارات استثمارية قيد التطوير (بنحو ١٧.٥ مليون دك)* التى أعيد تصنيفها إلى عقارات استثمارية والتى ترصد في جانب الأصول غير المتداولة، إضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية التى انخفضت بنحو (١٢ مليون دك).

ب- ارتفع مجموع أموال الأوقاف من ١٠٦.١مليون دينار في عام ١٩٩٣ إلي ٥٥٣.٩ مليون دينار في عام ٢٠١٧ أي بزيادة تقدر بنحو ٤٤٧.٨ مليون دينار أي بمعدل زيادة ٤٢٢% طوال ٢٥ سنة أي بمعدل زيادة سنوي في المتوسط يعادل ١٦.٩%.

ج- بلغ متوسط مجموع أموال الأوقاف نحو ٢٤٤.٩ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ١١.٤ مليون دينار في عام ١٩٩٤، وبحد أقصي ٥٥٣.٩ مليون دينار في عام ٢٠١٧.

ثانياً: مجموع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية: يتبين من الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تذبذب مجموع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية إرتفاعا وإنخفاضا بين فترة وأخرى، وهذا ما يؤكده معدل النمو الخاص بها، ولهذا فلا يمكن تحليل هذه المعطيات بحساب مداها ولا حساب

* لا تظهر هذه الانخفاضات في: عقارات استثمارية قيد التطوير وصافي التدفقات النقديّة الناتجة من أنشطة الاستثمار والمقدران معا بنحو (٢١مليون دك)، الرصيد الحقيقي لانخفاض مجموع أموال الأوقاف المقدر بنحو (٦ مليون دك)، وهذا لكون باقي عناصر بيان المركز المالي(الميزانية العامة) غم ثابتة، لهذا فالكثير منها ارتفعت(أهمها عقارات استثمارية في جانب الاصول غير المتداولة بنحو (١٩ مليون دك)، ونقد في الصندوق ولدى البنوك بحوالي(٦.٣ مليون دك) مشكلة بذلك من مجموعها رصيدا سالبا في مجموع أموال الأوقاف المذكور في الفقرة.

وبعبارة أكثر دقة فقد انخفضت غير المتداولة بالقيمة (-١٢.٢٣٢.٩١٧ دك) وارتفعت الأصول المتداولة بالقيمة (٦.٠٠٣.٦٤١ دك) ومن مجموعهما يظهر الفرق بينا في انخفاض قيمة الأصول كلية (والتى تمثل مجموع أموال الأوقاف) بما مقداره (٦.٢٢٩.٢٧٦ دك).

المتوسط السنوى إذ ليس لها أى مدلول إحصائي ولا أى معنى في مجال الصناديق الوقفية ومصاريف مواردها.

ب- بلغ متوسط مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية نحو ١٠.٦ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ٠.٧مليون دينار في عام ١٩٩٣، وبحد أقصي ١٨.٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٨.

ج- ارتفع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية من ٠.٧مليون دينار في عام ١٩٩٣ إلي ٧.٥ مليون دينار في عام ٢٠١٧ أي بزيادة تقدر بنحو ٦.٨ مليون دينار أي بمعدل زيادة ٩٧١.٤% طوال ٢٥ سنة أي بمعدل زيادة سنوي في المتوسط يعادل ٣٨.٩%.

د- وبخصوص معدل نمو مجموع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة ١٩٩٥ بنسبة نمو قدرت بـ ١٤٤.٣٩%، ويرجع ذلك إلى إدراج الصناديق الوقفية في فقرة المشاريع والأنشطة الوقفية حاملة في طياتها ما مقداره (١.٦ مليون دك) ويقابل هذا الارتفاع انخفاضا بنسبة (-٤٢.٤٤%)، ومرجع ذلك إلى قيام الجهة المختصة بتخفيض الاعتمادات المقررة سنويا لتمويل الصناديق الوقفية من ريع السنة. لتترك لها مجال تمويل نفسها ذاتيا أو خارجيا بالتبرعات والهبات والوصايا.

ثالثاً: مصروفات الصناديق الوقفية: فقد تبين من الجدول، **ما يلي:**

أ- بعد إنشاء عشرة (١٠) صناديق وقفية سنة ١٩٩٤ خصصت لها ما مقداره (١.٦ مليون دك) في سنة ١٩٩٥. وما يلاحظ على تطور مصروفات الصناديق الوقفية أنها عرفت ارتفاعا مستمرا حتى سنة ٢٠٠٥ إلا إنخفاضا واحدا سنة ٢٠٠٠ ثم بعد ذلك في سنة ٢٠٠٥ ، كما يلاحظ عليها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وتجلى بوضوح في نسب نمو مجموع مصروفات أموال الصناديق الوقفية.

ب- بلغ متوسط مصروفات الصناديق الوقفية نحو ٣.٨٧ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ١.٦مليون دينار عام ٢٠١٣، وبحد أقصي ٩.٢ مليون دينار عام ٢٠٠٥.

ج- أما بالنسبة لمصروفات الصناديق الوقفية إلى مجموعي أموال الأوقاف والمشاريع والأنشطة الوقفية على الترتيب، **فتبين التالي:**

- ✓ فيما يخص نسبة **مجموع مصروفات الصناديق الوقفية** إلى **مجموع أموال الأوقاف:** يلاحظ أن نسبة الصناديق الوقفية إلي مجموع أموال الأوقاف غير مستقرة ما بين الارتفاع والانخفاض، وأخذت مصروفات الصناديق الوقفية نسبة ٥.٤٥% من مجموع أموال الأوقاف سنة ٢٠٠٥ وهي بذلك أعلى نسبة منذ إنشاء الصناديق الوقفية. بخلاف سنة ٢٠١٦ أي شكلت مجموع مصروفات الصناديق الوقفية ٠.٣٨% من مجموع أموال الأوقاف لتمثل بذلك أقل نسبة في هذه المقارنة.
- ✓ **أما فيما يخص نسبة مجموع مصروفات الصناديق الوقفية إلى مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية:** فهي نسب مرتفعة مقارنة مع حسابها إلى مجموع أموال الأوقاف، وهذا لكون المشاريع والأنشطة الوقفية لا تكون إلا من مجموع الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية والمصاريف الوقفية.

ويلاحظ من الجدول أن الصناديق الوقفية أخذت حصة ٦٣.٢٨% من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية سنة ٢٠٠٥ وهذا بسبب تزايد حجم المصروفات التى تعلل بزيادة الإنفاق على المجالات الأربعة التى خصصت لها الصناديق الوقفية، بينما كانت أدنَ حصة لها سنة ٢٠٠٧ والتى قدرناها بـ ١٦.٨٥% أما المتوسط الحسابي لنسبة حصة مصروفات الصناديق الوقفية إلى مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية فبلغ ٣٥.٣%، وهو ما يعني أن الحصة (النصيب) السنوى لمصروفات الصناديق الوقفية من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية يقدر بـ ٣٥.٣٤% من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية.

جدول (٤) البيانات المالية للمشاريع والصناديق الوقفية في الكويت خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)

السنة	مجموع أموال الأوقاف دينار كويتي مليون (د.ك)	معدل نمو مجموع أموال الأوقاف %	مجموع أموال المشاريع والأنشطة الوقفية مليون (د.ك)	معدل نمو المشاريع والأنشطة الوقفية %	مجموع مصروفات أموال الصناديق الوقفية			% الى مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية
					مليون (د.ك)	معدل نموها %	% الى مجموع أموال الأوقاف	
١٩٩٣	١٠٦.١	/	٠.٧	/	/	//	//	//
١٩٩٤	١١.٤	%٥.٠٠	١.٦	%١٢٨.٦٦	/	//	//	//
١٩٩٥	١١٦.٢	%٤.٢٨	٣.٨	%١٤٤.٣٩	١.٦	/	%١.٣٣	%٤٠.٦٨
١٩٩٦	١٢٥.٢	%٧.٧٨	٤.١	%٦.٢٨	١.٦	%٣.٧٢	%١.٢٨	%٣٩.٧٠
١٩٩٧	١٣٠.٦	%٤.٣٢	٩.١	%١٢٤.٧٩	٤.٥	%١٨١.٧٦	%٣.٤٦	%٤٩.٧٦
١٩٩٨	١٣٤.٦	%٣.٠٧	٨.٦	%٥.٤٧ -	٥.٢	%١٤.٥٩	%٣.٨٥	%٦٠.٣٢
١٩٩٩	١٣٩	%٣.٢٧	١١.١	%٢٩.٣٣	٦.٣	%٢١.٣٤	%٤.٥٣	%٥٦.٥٩
٢٠٠٠	١٤٦	%٥.٠١	٦.٤	%٤٢.٤٤-	٣.٦	%٤٢.٤٢-	%٢.٤٨	%٥٦.٦١
٢٠٠١	١٤٩.١	%٢.١٣	٨.٩	%٣٩.٣١	٣.٧	%٢.٠٩	%٢.٤٨	%٤١.٤٩
٢٠٠٢	١٥١.٩	%١.٨٥	١٨	%١٠١.١٣	٥	%٣٣.٦٢	%٣.٢٥	%٢٧.٥٦
٢٠٠٣	١٦٥.٥	%٨.٩٥	١٥.٥	١٣.٦٨ -	٦	%٢٠.٧١	%٣.٦٠	%٣٨.٥٤
٢٠٠٤	١٦٥.٦	%٠.١٠	١٣.٨	%١١.٢٦ -	٧.٦	%٢٧.٢٤	%٤.٥٨	%٥٥.٢٧
٢٠٠٥	١٦٩	%٢.٠٥	١٤	%٥.٩٢	٩.٢	%٢١.٢٦	%٥.٤٥	%٦٣.٢٨
٢٠٠٦	١٨٦.٤	%١٠.٣٠	١٠.٣	%٢٩.٥٥-	١.٨	%٨٠.٨٥-	%٠.٩٤	%١٧.١٩
٢٠٠٧	٢٢٠.٢	%١٨.١١	١٣.٧	%٣٣.٥٨	٢.٣	%٣٠.٨٧	%١.٠٤	%١٦.٨٥
٢٠٠٨	٢٣٧	%٧.٦٢	١٨.٥	%٣٤.٦١	٤.٣	%٨٥.٢٤	%١.٨٠	%٢٣.١٨
٢٠٠٩	٢٤١.٦	%١.٩٩	١٥.٦	%١٥.٦٨ -	٣.٦	%١٦.٥١ -	%١.٤٧	%٢٢.٩٦
٢٠١٠	٢٣٥.٤	%٢.٥٨ -	١٧.١	%٩.٨٤	٤.٢	%١٦.٦٩	%١.٧٧	%٢٤.٣٩
٢٠١١	٢٥٥.٨	%٨.٦٧	٢١	%٢٢.٧٩	٣.٨	%٩.٥٤ -	%١.٤٧	%١٧.٩٦
٢٠١٢	٣٠٢.٢	%١٨.١٢	١٤.٢	%٣٢.٣٧ -	٣.١	%١٦.٩٦ -	%١.٠٣	%٢٢.٠٦
٢٠١٣	٣٤٧.٤	%١٤.٩٧	٨.٤	%٤٠.٥٤ -	١.٦	%٤٧.٤٦ -	%٠.٤٧	%١٩.٤٩
٢٠١٤	٣٩٥.٣	%١٣.٨	٧.٥	%١٠.٧-	١.٨	%١٢.٥	%٠.٤٦	%٢٤.٠
٢٠١٥	٤٤١.٦	%١١.٧	٧.٦	%١.٣	١.٧	%٥.٦-	%٠.٣٨	%٢٢.٤
٢٠١٦	٤٩٥.٥	%١٢.٢	٦.٩	%٩.٦٣-	١.٩	%١١.٨	%٠.٣٨	%٢٧.٥
٢٠١٧	٥٥٣.٩	%١١.٨	٧.٥	%٨.٧	٢.٣	%٢١.١	%٠.٤٢	%٣٠.٧
متوسط	٢٤٤.٩	%٠.٠٨	١٠.٦	%٠.٥٢	٣.٨٧	%١٢.٩٦	%٢.١٢	%٣٥.٣٤

المصدر: الأمانة العامة للأوقاف: التقارير السنوية، البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل، سنوات مختلفة.

٤- بيان أوجه إستثمار أموال الصناديق الوقفية:

جدول(٥): عوائد الاستثمار لأموال الوقف خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) "مليون دينار"

السنة	إيجار مباني		الشركات الزميلة		صناديق وقفية		مرابحات		عملة		بيع عقارات موقوفة		الاجمالي	
	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دينار	% من الاجمالي	مليون دولار	مليون دينار
٩٦	٦	٦٦.٧	٠.٥	٥.٦	٠.٨	٩.٠	٠.٩٦	١٠.٧	٠.٣	٣.٣	٠.٤	٤.٤	٢٩.٩	٩٠
٩٧	٥.٩	٥٦.٧	٠.٢	١.٩	٢.٣	٢١.٧	٠.٦٤	٦.٢	٠.٥	٤.٨	٠.٩	٨.٧	٣٤.٦	١٠.٤
٩٨	٦.٦	٤٨.٩	١.١	٨.١	٣.٠	٢٢.٥	٠.٢٦	١.٩	٢.٢	١٦.٣	٠.٣	٢.٢	٤٥.١	١٣.٥
٩٩	٦.٨	٥٠.٤	٠.٩	٦.٧	٢.٣	١٦.٧	٠.٠٩	٠.٧	٣.١	٢٣.٠	٠.٤	٣.٠	٤٥.١	١٣.٥
٢٠٠٠	١.٢	٢١.٤	٠.٨	١٤.٣	٠.٦	١٠.٥	٠.٣٠	٢.٤	٤٢.٩	٥.٦	٠.٣	٥.٤	١٧.٩	٥.٦
٢٠٠١	٧.٧	٣٩.٧	٨.٩	٤٢.٤	٠.١	٠.٦	٠.٤٨	٢.٣	١٦.٧	١٢.٧	٠.٤	١.٩	٢١.٠	١٢.٧
٢٠٠٢	٨.٢	٦٤.٦	٠.١	٠.٨	٠.٣	٢.٠	٠.٤٧	٣.٧	٣.٦	٢٨.٣	٠.٢	١.٦	٤٢.٤	١٢.٧
٢٠٠٣	٨.٥	٥٦.٣	٠.١	٠.٧	٠.٦	٣.٩	٠.٨٩	٥.٩	٤.٢	٢٧.٨	٠.٨	٥.٣	٥٠.٣	١٥.١
٢٠٠٤	٩.٣	٥٤.٤	٠.٣	١.٨	١.٠	٥.٩	٠.٤٥	٢.٦	٥.٣	٣١.٠	٠.٨	٤.٧	٥٩.٠	١٧.١
٢٠٠٥	١٠.٢	٥٤.٥	٠.٣	١.٦	٠.٦	٣.٢	٠.٦٢	٣.٣	٦.٣	٣٣.٧	٠.٨	٤.٣	٦٤.٤	١٨.٧
٢٠٠٦	٩.٧	٤٤.٣	٠.٢	٠.٩	٠.٦	٢.٦	٠.٥٧	٢.٦	١٠.٠	٤٥.٧	٠.٨	٣.٧	٧٥.٤	٢١.٩
٢٠٠٧	١٢.١	٧٨.١	٠.٣	١.٩	٠.٨	٤.٩	٠.٢٦	١.٧	١.٣	٨.٤	٠.٧	٤.٥	١٥٥	١٥.٥
٢٠٠٨	١٤.٨	٥٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٩	٢.٩	٠.١٢	٠.٤	١٢.٩	٤٣.٧	٠.٨	٢.٧	١٠٩.٢	٢٩.٥
٢٠٠٩	١.٧	١٦.٣	٠.٢	١.٩	٠.٤	٣.٨	٠.٠٤	٠.٤	٧.٤	٧١.٢	٠.٧	٦.٧	٣٥.٨	١٠.٤
٢٠١٠	١٧.١	٧١.٨	٠.٢	٠.٨	٠.٣	١.٣	٠.٠٣	٠.١	٥.٤	٢٢.٧	٠.٨	٣.٤	٨٢.٠	٢٣.٨
٢٠١١	١٧.٨	٧٤.٥	٠.٣	١.٣	٠.٥	٢.٢	٠.٠٣	٠.١	٤.٤	١٨.٤	٠.٨	٣.٣	٨٥.٢	٢٣.٩
٢٠١٢	١٩.٠	٧٤.٥	٠.٣	١.٢	١.٣	٥.١	٠.٠٣	٠.١	٤.١	١٦.١	٠.٨	٣.١	٩١.١	٢٥.٥
٢٠١٣	١٩.٦	٨٢.٠	٠.٣	١.٣	٠.٣	١.١	٠.٠٣	٠.١	٣.٠	١٢.٦	٠.٧	٢.٩	٨٥.٤	٢٣.٩
٢٠١٤	٢٠.١	٨٠.٦	٠.٤	١.٦	٠.٤	١.٦	٠.٠٥	٠.٢	٣.٢	١٢.٨	٠.٨	٣.٢	٨٩.١	٢٥.٠
٢٠٠٥	٢٠.٦	٧٨.٥	٠.٦	٢.٣	٠.٦	٢.٣	٠.٠٤	٠.٢	٣.٦	١٣.٧	٠.٨	٣.٠	٨٧.٥	٢٦.٢
٢٠١٦	٢٠.٩	٧٨.١	٠.٨	٣.٠	٠.٥	١.٩	٠.٠٦	٠.٢	٣.٨	١٤.٢	٠.٧	٢.٦	٨٩.٢	٢٦.٨
٢٠١٧	٢١.٤	٧٦.٨	٠.٨	٢.٩	٠.٦	٢.٢	٠.٠٧	٠.٣	٤.١	١٤.٧	٠.٩	٣.٢	٩٢.٩	٢٧.٩
المتوسط	١٢.١	٦٣.٩	٠.٨	٤.٢	٠.٨٦	٤.٥	٠.٣	١.٦	٤.٣	٢٢.٧	٠.٦٦	٣.٥	٦٥.٢	١٨.٩٥

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير الميزانية العمومية لدولة الكويت، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول (٥)، **ما يلي:**

١- بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧):

فقد بلغ متوسط هذه الميزانية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) نحو ١٨.٩٥ مليون دينار، وبلغت حده الأدني ٥.٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٠، وبلغت حده الأقصي نحو ٢٩.٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، كما يلاحظ أنها ارتفعت من ٩ مليون دينار في عام ١٩٩٦ إلي ٢٧.٩ مليون دينار في عام ٢٠١٧، أي بزيادة تقدر بنحو ١٨.٩ مليون دينار وبنسبة زيادة ٢١٠% خلال ٢٢ سنة أي بمتوسط إرتفاع سنوي ٩.٦%.

٢- **بالنسبة للبنود المكونة لإجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف:** يلاحظ أنه مموزع علي ستة بنود رئيسية، وتتباين فيما بينها من حيث نسبة كل بند إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، **كما يلي:**

أ- **إيجار مباني:** تحتل المرتبة **الأولي** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ٦٣.٩% بمبلغ ١٢.١مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ١٦.٣% بمبلغ ١.٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٩، وحدها الأقصي ٨٢% بمبلغ ١٩.٦ مليون دينار في عام ٢٠١٣.

ب- **العملة:** تحتل المرتبة **الثانية** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ٢٢.٧% بمبلغ ٤.٣ مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ٣.٣% بمبلغ ٠.٣ مليون دينار في عام ١٩٩٦، وحدها الأقصي ٧١.٢% بمبلغ ٧.٤ مليار دينار في عام ٢٠٠٩.

ج- **الصناديق الوقفية:** تحتل المرتبة **الثالثة** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ٤.٥% بمبلغ ٠.٨٦ مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ٠.٦% بمبلغ ٠.١ مليون دينار في عام ٢٠٠١، وحدها الأقصي ٢٢.٥% بمبلغ ٣ مليون دينار في عام ١٩٩٨.

د- **الشركات الزميلة:** تحتل المرتبة **الرابعة** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ٤.٢% بمبلغ ٠.٨ مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ٠.٣%

بمبلغ ٠.١ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، وحدها الأقصي ٤٢.٤% بمبلغ ٨.٩ مليون دينار في عام ٢٠٠١.

هـ- بيع عقارات موقوفة: تحتل المرتبة **الخامسة** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ٣.٥% بمبلغ ٠.٦٦ مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ١.٦% بمبلغ ٠.٢ مليون دينار في عام ٢٠٠٢، وحدها الأقصي ٨.٧% بمبلغ ٠.٩ مليار دينار في عام ١٩٩٧.

و- مرابحات: تحتل المرتبة **السادسة** من بين البنود بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف، فبلغ متوسطها نحو ١.٦% بمبلغ ٠.٣ مليون دينار، وبلغت حدها الأدني ٠.١% بمبلغ ٠.٠٣ مليون دينار في عام ٢٠١٣، وحدها الأقصي ١٠.٧% بمبلغ ٠.٩٦ مليار دينار في عام ١٩٩٦.

النتائج والتوصيات

- **أولاً: النتائج:**

نتائج الفرض البحثي القائل: "توجد آثار اقتصادية واجتماعية للصناديق الوقفية، كما توجد علاقة لها بالنفقات الحكومية الاجتماعية في الكويت". تبين من البحث صحة الفرضية البحثية، **للأسباب التالية:**

١- فقد بلغ متوسط مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية نحو ١٠.٦ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ٠.٧مليون دينار في عام ١٩٩٣، وبحد أقصي ١٨.٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٨.

٢- ارتفع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية من ٠.٧مليون دينار في عام ١٩٩٣ إلي ٧.٥ مليون دينار في عام ٢٠١٧ أي بزيادة تقدر بنحو ٦.٨ مليون دينار أي بمعدل زيادة ٩٧١.٤% طوال ٢٥ سنة أي بمعدل زيادة سنوي في المتوسط يعادل ٣٨.٩%.

٣- وبخصوص معدل نمو مجموع مبالغ المشاريع والأنشطة الوقفية فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة ١٩٩٥ بنسبة نمو قدرت بـ ١٤٤.٣٩%، ويرجع ذلك إلى إدراج الصناديق الوقفية في فقرة المشاريع والأنشطة الوقفية حاملة في طياتها ما مقداره (١.٦ مليون دك) ويقابل هذا الارتفاع

انخفاضا بنسبة (-٤٢.٤٤%)، ومرجع ذلك إلى قيام الجهة المختصة بتخفيض الاعتمادات المقررة سنويا لتمويل الصناديق الوقفية من ريع السنة. لتترك لها مجال تمويل نفسها ذاتيا أو خارجيا بالتبرعات والهبات والوصايا.

٤- بعد إنشاء عشرة (١٠) صناديق وقفية سنة ١٩٩٤ خصصت لها ما مقداره (١.٦ مليون دك) في سنة ١٩٩٥. وما يلاحظ على تطور مصروفات الصناديق الوقفية أنها عرفت ارتفاعا مستمرا حتى سنة ٢٠٠٥ إلا إنخفاضا واحدا سنة ٢٠٠٠ ثم بعد ذلك في سنة ٢٠٠٥ ، كما يلاحظ عليها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وتجلى بوضوح في نسب نمو مجموع مصروفات أموال الصناديق الوقفية.

٥- بلغ متوسط مصروفات الصناديق الوقفية نحو ٣.٨٧ مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وبحد أدني ١.٦مليون دينار عام ٢٠١٣، وبحد أقصي ٩.٢ مليون دينار عام ٢٠٠٥.

٦- يلاحظ أن الصناديق الوقفية أخذت حصة ٦٣.٢٨% من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية سنة ٢٠٠٥ وهذا بسبب تزايد حجم المصروفات التى تعلل بزيادة الإنفاق على المجالات الأربعة التى خصصت لها الصناديق الوقفية، بينما كانت أدنَ حصة لها سنة ٢٠٠٧ والتى قدرناها بـ ١٦.٨٥% أما المتوسط الحسابي لنسبة حصة مصروفات الصناديق الوقفية إلى مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية فبلغ ٣٥.٣%، وهو ما يعني أن الحصة (النصيب) السنوى لمصروفات الصناديق الوقفية من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية يقدر بـ ٣٥.٣٤% من مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية.

٧- **بالنسبة إلي إجمالي عوائد الاستثمار لأموال الوقف خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧):**

فقد بلغ متوسط هذه الميزانية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) نحو ١٨.٩٥ مليون دينار، وبلغت حده الأدني ٥.٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٠، وبلغت حده الأقصي نحو ٢٩.٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، كما يلاحظ أنها ارتفعت من ٩ مليون دينار في عام ١٩٩٦ إلي ٢٧.٩ مليون دينار في عام ٢٠١٧، أي بزيادة تقدر بنحو ١٨.٩ مليون دينار وبنسبة زيادة ٢١٠% خلال ٢٢ سنة أي بمتوسط إرتفاع سنوي ٩.٦%.

- **ثانياً : التوصيات:**

١- ضرورة إنشاء ادارة خاصة في وزارة الأوقاف هدفها الاساسي استثمار أموال الوقف، وفقا لأحكام الشريعة، والإشراف عليه، ومتابعته.

٢- ضرورة إيجاد صور استثمارية تتماشي مع العصر ولا تخالف الشريعة، لاستثمار أموال الأوقاف في المجالات المختلفة.

٣- العمل على نشر أهداف وغايات وفوائد الوقف فى المجتمع ، باستخدام وسائل الإعلام المختلفة في الترويج للأوقاف، ولتعريف المسلمين به، بما يضمن توفير مصادر جديده لتمويله ، وترغيب الناس بالتبرع ، وفتح أبواب الوقف الحديث كوقف الأسهم و النقود.

٤- أن تقوم الحكومات بتخصيص الأماكن والأراضي للأوقاف، ليتم البناء عليها، في المناطق التي تنظمها البلديات والمحافظات.

٥- ضرورة إنشاء هيئة عالمية للأوقاف على مستوى العالم العربي والإسلامي للتنسيق بين وزارات الأوقاف، بهدف المحافظة على أصول وأموال الوقف فى تلك الدول.

٦- ضرورة إنشاء صناديق وقفية لدعم المشروعات الاجتماعية، والعلمية، والجهادية .

٧- ضرورة إصلاح المؤسسات الوقفية وتطويرها و دعمها بالموظفين الفنيين والخبراء والمؤهلين في مختلف الاختصاصات ، للمساهمة فى تنمية أصول وأموال الوقف .

٨- التعرف على الخبرات والتجارب الناجحة للمؤسسات الوقفية، ووزارات الأوقاف، في البلاد العربية والإسلامية، للاستفادة منها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ .).

٢. أحمد بن محمد حريري، "**دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية**"، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الأوقاف والدعوة الإرشاد، مكة المكرمة، ١٤٢٢.

٣. أحمد عوف محمد عبد الرحمن، **أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي**، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٤. أسامة عبد المجيد العاني، دور الوقف في تمويل البحث العلمي ، مجلة بيت المشورة، قطر، العد(٥)، ٢٠١٦.

٥. تقرير التنمية الإنسانية العربية، سنوات مختلفة .

٦. تقرير منظمة الصحة العالمية، وتضم هذه المجموعة البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والبلدان الهشة، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٦:

٧. جمال برزنجي، الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع، ضمن أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ١٩٩٣ .

٨. حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة" جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد١٠، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت.

٩. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، **مجلة ألف باء دراسات إسلامية**.

١٠. الدرويش عبد العزيز، **عرض التجربة الوقفية بالمملكة المغربية**، ندوة التجارب الوقفية لدول المغرب العربي: الرباط ٩ و١٠ و١١ نونبر ١٩٩٩ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠١.

١١. ربيعة بن زيد، وعائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (٢)**، ٢٠١٢.

١٢. سمية جعفر، **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا**، ٢٠١٤.

١٣. السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥).

١٤. صحيح البخاري، ومسلم.

١٥. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير** الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩.

١٦. عبد الرحيم محمد حيزوم، "**الوقف ودوره في تمويل المرافق الخدمية عند عجز الموازنة العامة للدولة**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

١٧. عبد القادر محمد أبو العلا، "البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي"، مؤتمر الشارقة- الإمارات.

١٨. عبد اللطيف بن عبد الله، "**أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**"، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى.

١٩. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، "**الوقف والتنمية الاقتصادية**"، بحث مقدم **لمؤتمر** الأوقاف الأول في السعودية الذي نظمته جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الأوقاف والدعوة الإرشاد، مكة المكرمة، ١٤٢٢.

٢٠. عبد الله بن منصور، **معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر**.

٢١. عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان، **دور الوقف في بناء الحياة الاجتماعية وتماسكها**، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول، السعودية، **مرجع سابق**، ص ٢٣٤.

٢٢. عبد الله سعد الهاجري **تقييم كفاءة استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت**، الأمانة العامة لوزارة الأوقاف، ٢٠١٥.

٢٣. عبد الوهاب السعدون، هل يتم توظيف"الوقف" للارتقاء بأداء الجامعات الوطنية، ٢٠٠٩. www.aleqt.com :04/06/2009

٢٤. عيسى محمد الغزالي، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، العدد الثالث والستون- مايو ٢٠٠٧ – السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

٢٥. فريال محمد وعبد، إيمان رسمي،" **دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه "مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ٢٠١٢.

٢٦. فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والخبير الاقتصادي بالبنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٩.

٢٧. فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، الكويت، الأمانة

العامة للأوقاف، ٢٠١٠.

٢٨. القرآن الكريم.

٢٩. محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني، الهداية على مذهب الإمام أحمد، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر ياسين الفحل، (بيروت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، (د.م)، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م).

٣٠. محمد الحداد، مشكلة المنهج في البحث العلمي المعاصر، **مجلة دراسات عربية ع ١٢/١١** ، السنة ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦.

٣١. محمد الزحيلي، **الاستثمار المعاصر للوقف**، بدون بيانات نشر.

٣٢. محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة**، بدون بيانات نشر.

٣٣. محمد بن جواد الخرس، **صناديق الوقف الاستثماري والبدائل الفقهيّة دراسةٌ شرعية** . اقتصادية، http://nosos.net

٣٤. محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).

٣٥. محمد عبد الحليم عمر، **نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي**.

٣٦. محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، (مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥).

٣٧. مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٧).

٣٨. المرسي سيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المجلد ١٩ عدد ٢٢**،٢٠٠٦.

٣٩. مسدور فارس، **إدارة الجمعيات الخيرية بين الواقع والمأمول**، ٢٠٠٩.

٤٠. معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، (الجامعة الإسلامية غزة: كلية التجارة، ٢٠١٣م).

٤١. منذر قحف، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي.

٤٢. منذر قحف، **الوقف وتنميته في المجتمع الإسلامي المعاصر**، منشور على موقع منذر قحف، شوهد يوم: ٢٠١٦/١٢/١٢، أنظر الرابط:
http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_wa_tanmiyatuh_part2.pdf

٤٣. نائف بن نايل بن عبد الرحمن، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، ١٤٣٢هـ، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

٤٤. نصرية قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية ٢٠١٠م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

٤٥. هشام جبر، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ٨ – ٩ مايو ٢٠٠٥.

٤٦. وزارة المالية، شؤون الميزانية العامة لدولة الكويت، ١٩٩٧.

٤٧. ياسر عبد الكريم الحوراني، المشكلات المؤسسة للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، **مجلة أوقاف عدد ١٤ السنة الثامنة**، مايو ٢٠٠٨.

٤٨. ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، **مجلة أوقاف السنة الثالثة عدد ٦ يونيو** ٢٠٠٤.

٤٩. يوسف طه وآخرون، **الصناعات الصغيرة في السودان**، الخرطوم، ١٩٨٧.

ثانياً: مواقع علي الشبكة الدولية للإنترنت:

1. Waleed Alansari، the western experience indeveloping awquaf: Awquaf: Eighth year n°14 May 2008.
2. UNESCO Institute for Statistics. www.unesco.org
3. http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_wa_tanmiyatuh_part2.pdf
4. http://nosos.net
5. www.aleqt.com: 04/06/2009.
6. www.slideschare.net: 04/11/2009.
7. www.universityworldnews.com: 15/11/2009.
8. Statistiques mondiales: www.statistiques_mondiales.com: 30/03/2010.